تقييم ملاءمة البيانات المحاسبية المنشورة لترشيد قرارات الاستثمار بالمملكة العربية السعودية

دكتور / صلاح بسيوني محمد عبد
مدرس بكلية التجارة — جامعة القاهرة

طبيعة المشكلة :

من المعروف أن متخذ قرار الاستثمار يتوقع الحصول على عائد مالي مستقبلاً من هذا القرار سواء تمثل هذا العائد في الربح الدورى الذى يحصل عليه أو في الزيادة في قيمة استثماراته الناتجة عن الأرباح المتراكمة أو الناتجة عن ارتفاع أسعار أسهم الشركة التي يستثمر فيها .

وعادة ما يكون أمام متخذ القرار فرصاً استثمارية بديلة للاختيار بينها وحتى يكون هذا الاختيار رشيداً يجب أن يقوم على أسس موضوعية تعتمد في المقام الأول على مقارنة المتغيرات المالية لكل فرصة إستثمارية متاحة .

وباعتبار أن البيانات المحاسبية هي التي تشكل المتغيرات المالية لكل مجال من مجالات الاستثمار ، لذا يجب أن تكون هذه البيانات المحاسبيةملائمة لقرارات الاستثمار بحيث تقدم مؤشرات للمستثمر تساعد في ترشيد قراره .

والملاحظ في الدول المتقدمة إقتصادياً أن المستثمر يستطيع إتخاذ قرار الاستثمار بسهولة نسبيا بالمقارنة بما عليه الحال في الدول النامية ، ويرجع ذلك في المقام الأول الى وجود سوق فعالة للأوراق المالية توفر للمستثمر أولا بأول أحدث البيانات عن كل مجال من مجالات الاستثمار المسجلة بالبورصة ، وعلاوة على ذلك تقوم الشركات المساهمة والمؤسسات المختلفة بنشر بياناتها المحاسبية بصورة تفصيلية مقترنة بعديد من المؤشرات التى يرغب المستثمر في التعرف عليها قبل اتخاذ قراره . يضاف لذلك ما تقوم الصحف والمجلات المتخصصة بنشره من بيانات ومؤشرات محاسبية عن تلك المنشآت يوميا ، وما يتمتع به المستثمر في تلك الدول من وعي عند دراسة مجالات الاستثمار . ولعل هذا من شأنه أن يساعد المستثمر بدرجة كبيرة على إجراء مقارنة بين البيانات المحاسبية لنفس المنشآت والناتجة عن مصادر مختلفة حتى يتحقق من جدوى مجال الاستثمار المرغوب .

إلا أن الحال والظروف في الدول النامية ، ومنها المملكة العربيةالسعودية ،

تختلف عما هي عليه في الدول المتقدمة حيث تختفي السوق الفعالة للأوراق المالية في تلك الدول ويقل فيها الوعي الاستثماري لدى المستثمر العادى ، وهذه الظروف تجعل البيانات المحاسبية المنشورة هي المصدر الوحيد لترشيد قرارات الاستثمار في المملكة العربية السعودية ـ محل البحث ـ بصفة خاصة وفي الدول النامية بصفة عامة ، مما يستلزم معه ضرورة أن تكون هذه البيانات ملائمة من ناحية الكمية والتوقيت وطريقةالتوصيل والدقة بحيث تعوض نسبيا غياب سوق الأوراق المالية وانخفاض الوعي الاستثماري .

ويبدو للباحث من الدراسة الأولية أن البيانات المحاسبية المنشورة في المملكة العربية السعودية بصورتها الحالية غير ملائمة لترشيد قرارات الاستثمار ، مما يترتب عليه اتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة تؤدى إلى انشاء عديد من المشروعات والاستثمار فيها ثم يتضح عدم جدواها وتتم تصفيتها وعرضها للبيع ، وهذا بالطبع له عديد من الآثار السلبية على الاستثمار بصفة خاصة وعلى التنمية الاقتصادية بالمملكة بصفة عامة .

وعليه يثار عدد من الأسئلة في هذا المجال :

- هل البيانات المحاسبية المنشورة غير ملائمة لترشيد قرارات الاستثمار من حيث الكمية أم من حيث التوقيت أم من حيث طريقة توصيلها ونشرها أم من حيث مستوى دقتها ، أم بسببها كلها ؟
- هل يرجع السبب في تعثر قرارات الاستثمار بالمملكة الى نقص الوعي الاستثمارى لدى متخذى القرار ولغياب السوق المنظمة للأوراق المالية ؟
- هل تتطلب البيانات المحاسبية المنشورة اجراء تحليل مالي حتى يمكن الاستفادة منها لترشيد قرارات الاستثمار بالمملكة ؟

وتشكل هذه الأسئلة المثارة حول الموضوع المشكلة التي يتناولها البحث بالدراسة والتحليل لتفسير وتوضيح أبعاد المشكلة والقاء الضوء على بدائل الحل .

هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة مدى ملاءمة البيانات المحاسبية المنشورة للشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية لترشيد قرارات الاستثمار واقتراحات علاج جوانب عدم الملاءمة .

ويرى الباحث أنه يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال :

- اطار نظرى يشتمل أولا على الدراسات السابقة في المجال موضوع البحث ، بغرض تحديد هدف كل دراسة والنتائج التي توصلت اليها وثانيا على البيانات المحاسبية التي يتم نشرها في دول متقدمة كأمريكا وانجلترا ، والبيانات المحاسبية التي يتم نشرها فعلا في المملكة العربية السعودية تم التوصل الى اطار عام لما يجب نشره من بيانات محاسبية لتكون ملائمة لترشيد قرارات الاستثمار .
- دراسة تطبيقية تقوم على إجراء مسح شامل للبنوك بمنطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية بهدف تجميع الأراء حول مدى ملاءمة البيانات المحاسبية المنشورة لترشيد قرارات الاستثمار وبالتالي التحقق من مدى صحة فروض الدراسة لتقييم ملاءمة هذه البيانات المحاسبية لتلك القرارات .

أهمية البحث :

أصبح اتخاذ قرارات الاستثمار في الوقت الحاضر ، في ظل عديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، عملية معقدة . ومما يزيد من تعقيدها التغير المستمر في الظروف المحيطة ببيئة الاستثمار بالاضافة الى أن قرار الاستثمار يسود في المستقبل الذى يتصف بالمخاطرة وعدم التأكد .

إن متخذ قرار الاستثمار الذى لا يأخذ في حسبانه هذه الاعتبارات عند اتخاذ قراره يعرض استثماراته لمخاطر عديدة قد تؤدى لتوقف المشروع فجاءة أو القضاء على رأس ماله أو حتى على الأقل حرمانه من عائد مناسب مستمر على استثماراته .

وتركز الدراسة على قرارات الاستثمار في الأسهم في الدول النامية على أساس أن هذه القرارات لم تنل بعد الاهتمام الكافي من قبل الباحثين وخصوصا في ظل غياب السوق المنظمة للأوراق المالية ونقص الوعي الاستثمارى في تلك الدول .

ويتطلب قرار الاستمثار في الأسهم الحصول على بيانات مالية في المقام الأول — بالاضافة للبيانات الأخرى غير المالية — وترد تلك البيانات المالية ضمن التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة .

ونظراً لأهمية تلك البيانات المحاسبية للمستثمر فقد تدخل القانون في معظم دول العالم ليلزم شركات المساهمة بنشر البيانات اللازمة لتوفير الحماية للمستثمرين وترشيد قراراتهم . فقد تدخل المشرع الأمريكي من خلال قانون شركة الاستثمار محدداً أموراً معينة لابد من توافرها في التقارير المالية لحماية المستثمرين وملزماً تلك الشركة بتزويد المستثمرين المحتملين بمنشور يتضمن البيانات المالية التي لها علاقة بقرار الاستثمار .

كذلك تدخل المشرع المصرى وألزم شركات المساهمة بإعداد ميزانية للشركة وحساب أرباح وخسائر ونشرهما مع خلاصة لتقرير مجلس الادارة والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات .

وفي المملكة العربية السعودية صدر بيان من وزارة التجارة يحدد أهداف ومفاهيم المحاسبة ويلزم الشركات المساهمة بنشر التقرير المالي عن نشاطها خلال العام المالي المنقضي .

وتهدف التقارير المالية الى تقديم معلومات تفيد المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرهم في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ، وفي تقييم قيمة ووقت عائد الاستثمار ودرجة التأكد من تحقيقه ، وفي تقدير الأسعار السوقية المحتملة لاستثماراتهم ، وفي تقدير قيمة ووقت واحتمال التدفقات النقدية التي يحصلون عليها ، وفي توضيح مصادر الأموال ومجالات استثمارها .

وحتى تكون هذه المعلومات مفيدة للمستثمرين يجب أن تتصف بالملاءمة والموضوعية والقابلية للمقارنة والثبات في طريقة إعدادها من فترة لأخرى .

وتعتبر خاصية الملاءمة من أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات ويقصد بالملاءمة كفاية المعلومات من حيث الكمية ونشرها في توقيت مناسب واستخدام أسلوب مناسب لتوصيلها للمستثمرين وأن تتصف بالدقة .

وعلي ذلك تبرز أهمية البحث في تقييم مدى ملاءمة البيانات والمعلومات المنشورة لترشيد قرارات المستثمرين في الدول النامية بصفة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة لتحديد جوانب القوة والضعف واقتراحات تحسينها وذلك في ظل :

- غياب السوق المنظمة للأوراق المالية التي تمد المستثمر بأحدث بيانات مالية عن الأسهم .
- انخفاض الوعي الاستثمارى عموما في الدول النامية وخصوصا لدى المستثمر العادى .

- نقص الدراسات والبحوث في مجال ترشيد قرارات الاستثمار في الأسهم في الدول النامية. فلم ينل هذا المجال الاهتمام الكافي من الباحثين حتى الآن ، مما ترتب عليه وجود عدد محدود جداً من الدراسات في هذا المجال .

حدود الدراسة :

- تقتصر الدراسة على التطبيق على البنوك في منطقة القصيم فقط دون المناطق الأخرى باعتبار أن هذه المنطقة إحدى المناطق الرائدة في الاستثمار على مستوى المملكة .
- تقتصر الدراسة على قرارات الاستثمار المتمثلة في الاستثمار في أسهم شركات قائمة ولا تشتمل على قرارات إنشاء المشروعات الجديدة .

فروض الدراسة :

بناءً على الدراسة المبدئية لمدى ملاءمة البيانات المحاسبية المنشورة لترشيد قرارات الاستثمار بالمملكة العربيه السعودية ، تتحدد فروض الدراسة على النحو التالي :-

١ - توفر التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة بالمملكة قدراً من البيانات المحاسبية التي تساعد في ترشيد قرارات الاستثمار .

٢ - القدر الحالي من البيانات المحاسبية المنشورة يتطلب تحليلا ماليا متعدد الجوانب لزيادة إستفادة المستثمرين منها .

٣ - الافصاح عن البيانات المحاسبية بالتقارير المالية بالمملكة غير كافي لترشيد قرارات الاستثمار .

٤ - مواعيد نشر البيانات المحاسبية بالمملكة حاليا غير ملائمة للمستثمرين

٥ - الأسلوب الحالي لنشر التقارير المالية غير ملائم لتوصيل البيانات المحاسبية للمستثمرين .

٦ - تزداد ثقة المستثمر في البيانات المحاسبية المنشورة لشركة المساهمة إذا كانت تطبق نظم معلومات مالية متقدمة .

خطة البحـــــث :

تشتمل الدراسة على مبحثـــين :

المبحث الأول : البيانات المحاسبية التي يتم نشرها لترشيد قرارات الاستثمار .

ويشتمل علـــــى :

أولا : الدراسات السابقة في مجال البيانات المحاسبية الواجب نشرها .

ثانيـا : البيانات المحاسبية التي يتم نشرها في أمريكـــــا .

ثالثـا : البيانات المحاسبية التي يتم نشرها في انجلـــترا .

رابعـا : البيانات المحاسبية التي يتم نشرها في المملكة العربيةالسعودية .

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقيـــــة .

.....

المبحث الأول : البيانات المحاسبية التي يتم نشرها لترشيد قرارات الاستثمار

أولا : الدراسات السابقة في مجال البيانات المحاسبية الواجب نشرها :

لقد أجريت عدة دراسات لتحديد البيانات التي يجب أن تفصح عنها القوائم المالية المنشورة حتى تحقق الاستفادة المتوقعة للمستثمرين .

وأهم هذه الدراسات :

١ - دراسة Surendra S.Singhvi and H.B. Desai (١) عن نوعية المعلومات التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية لعدد من الشركات الأمريكية والعوامل التي تؤثر في درجة الافصاح . وقد شملت الدراسة ٣٤ بنداً من البنود التي يتعين الافصاح عنها في التقارير المالية وتم اختيار هذه البنود على أساس دراسات سابقة أهمها دراسة Cerf، (٢) ومقابلات للمحللين الماليين ، وفحص عدد من التقارير المالية . وتم تطبيق الدراسة على ١٠٠ شركة من الشركات المسجلة رسميا في سوق الأوراق المالية وعلى ٥٥ شركة أخرى غير مسجلة ، وكان الهدف من هذه الدراسة هو بيان العوامل التي تؤثر في درجة الافصاح في التقارير المالية.

وانتهى الباحث إلى أن نوعية المعلومات التي يتم الافصاح عنها ليست عاملاً مستقلاً ولكنها تتأثر بعدد من المتغيرات أهمها حجم أصول الشركة وعدد المساهمين وعائد الربح ، كما تتأثر بمتطلبات معينة للجهات الرسمية عند اعداد تلك التقارير .

٢ - دراسة Gyan Chandra (٣) عن مدى الاتفاق بين المحاسبين والمحللين الماليين عن درجة الافصاح التي يجب توافرها في التقارير المالية لعدد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية . وتهدف الدراسة الى التوصل

---

(1) Singhvi, Surendra, and Desai, H., "An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure , "Accounting Review, Vol. 46 (1), 1971, pp. 129 - 138.

(2) Cerf. Alan, Corporate Reporting and Investment Decisions,University of California 1961, pp 10 - 17.

(3) Gyan, Chandra, "Astudy of the Consensus on Disclosure among Public Accountants and Security Analysis, Acc. Rev. , Vol. 49 (4) 1974, pp. 733- 742.

لدليل عملي يتعلق بمدى كفاية المعلومات المعلن عنها من وجهة نظر من يقومون باعداد وفحص التقارير المالية (المحاسبون والمراجعون) وكذلك من يستخدمون هذه التقارير (المستفيدون) . وانتهى الى وجود خلاف بين المحاسبين والمحللين الماليين في درجة أهمية المعلومات التي يتعين الافصاح عنها في التقارير المالية . وقد أرجع الباحث ذلك الى نقص وسائل الاتصال بين المستخدمين للمعلومات المحاسبية وبين من يقومون بإعدادها .

٣ — دراسة Michael Firth(١) وتهدف الى فحص أهم البنود التي يتعين الافصاح عنها في التقارير المالية بالمملكة المتحدة وبيان مدى أهميتها من وجهة نظر أربع مجموعات (المديرون الماليون ، المراجعون ، المحللون الماليون ، مانحو القروض) . وشملت الدراسة ٧٥ بنداً من البنود التي يتعين الافصاح عنها ، وتم تطبيقها على ٧٥٠ فرداً من أفراد المجموعات الأربع السابقة . وانتهى الى تطابق وجهتي نظر المديرين الماليين والمراجعين في الأهمية النسبية للبنود المختارة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تطابق بين المحللين الماليين ومانحي القروض . كما أسفرت الدراسة عن أن أغلب أفراد المجموعات السابقة كانوا يفضلون المعلومات التاريخية لأهميتها النسبية لهم عن المعلومات المحاسبية المعدلة .

كما قام Michael Firth بدراسة أخرى تهتم بقياس درجة الافصاح في التقارير المالية لعدد من الشركات البريطانية ، وانتهى إلى انخفاض درجة الافصاح في أغلب الشركات في كثير من البنود المختارة للدراسة وأن بعض الشركات تفصح عن معلومات أقل مما أشار اليه قانون الشركات .

وفي دراسة تالية لنفس الباحث أشار الى وجود عدد من العوامل التي تؤثر في درجة الافصاح في التقارير المالية البريطانية أهمها : حجم الشركة ، والتسجيل بسوق الأوراق المالية ، ودرجة المراجعة الخارجية ، وأضاف عاملاً آخر الى العوامل السابقة وهو أنه عند زيادة رأس المال تزيد الشركات الصغيرة من درجة الافصاح في التقارير المالية بخلاف الشركات الكبيرة الحجم

---

(1) Firth, Michael, "Astudy of the Consensus of the Perceived Importance of Disclosure of Individual Items in Corporate Annual Reports, "The International Journal of Accounting, Vol. 14, No. 1, Fall 1978, pp. 58 - 70.

التي قد لا تهتم بهذا الأمـــــر .

هذا وقد اجريت دراسات أخرى مشابهة في عدد من الدول منها نيوزلنـــدا وكندا ودراسة مقارنة بين الولايات المتحدة واستراليا .

ويتضح من الدراسات السابقة أن الخلاف لا يزال قائماً بين معدى وفاحصـي التقارير المالية من جهة ومستخدمي تلك التقارير المالية وبياناتها من جهـــة أخرى . فبينما تحاول المجموعة الأولى تقليل البيانات التي تشتمل عليهـــا التقارير الماليـة لتخوفهم من إفشاء أسرار شركاتهم أمام المنافسين ، تحـاول المجموعة الثانية زيادة كمية تلك البيانات وزيادة درجة الافصاح ونشر هـــذه البيانات في توقيت مناسب وبأسلوب توصيل مناسب حتى تتضح الرؤية أمامهـــم عند اتخاذ قرارات استثمارية تتعلق بتلك الشركات . إلا أن محتوى هـــذه التقارير المالية يحكم الحد الأدنى له القوانين في بعض البلاد وأسواق الأوراق المالية وحاجة تلك الشركات الى تسويق أسهمها في البعض الآخـــر .

٤ ـ قام عدد من الباحثين بدراسات ميدانية في الولايات المتحدة الأمريكيـــة واستراليا ونيوزلندا وفي المملكة العربية السعودية لبيان مدى إعتمـــاد المستفيدين على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات عند اتخـــاذ قراراتهم الاقتصادية . وقد شملت المصادر التي يمكن أن يعتمد عليها متخذو القرارات ، التقارير المالية والصحف اليومية أو المتخصصة وسماسرة الأوراق المالية وقوائم مالية منشورة بمعرفة الادارة وتوقعات شخصية ونصائح من الأصدقـــاء والبنوك واشاعات من السوق ومكاتب استشارية ، ويوضح الجدول التالي ذلك :

---

(1) Chang, L. and Most. K. The perceived Usefulness of Financial statement for Investors Decisions, Gainsville: University of Florida, 1985.

- Winfield, R., " Shareholder Opinion of Published Statements, as Cited by R. B.Hines, " the Usefulness of Annual Reports," Accounting and Business Research, Vol.12 (48), Autumn 1982, pp . 299 - 301.
- University of Canterbury, New Zealand Survey, " as cited by R.B. Hines, Ibid.
- Abdelsalam, M., " The use of Corporate Financial Reports by Investors in Saudi Arabia, " Advances in International Accounting, Vol.3, 1990, pp. 25 - 39.

مصادر المعلومات	Chang and Most. امريكا %	Winfield استراليا %	Newzea-land.Uni. نيوزالندا %	bdelsalam المملكة العربية السعودية %
التقارير المالية	٤٦ر٨	٧٠ر٥	٣٩ر٥	٦٧ر٥
الصحف	٣٨	٥٥ر٨	٥٧	٥١ر٩
السماسرة	٣٣ر٣	٣٤ر٨	٥١ر٨	٣٤ر٦
قوائم منشورة بمعرفة الادارة	—	—	٢٦ر٣	—
توقعات شخصية	—	—	—	٤٢
قوائم تقريبية	١٦ر٦	—	—	—
نصائح من الأصدقاء	١٣ر١	١٩ر٧	٨ر٧	٢٤ر٢
اشاعات من السوق	٧ر٨	—	٣ر٧	١٢ر١
نصائح من البنك	—	—	—	٢١ر٦
مكاتب استشارية	٣٢ر١	—	١٤ر١	—

ويوضح الجدول السابق أن التقارير المالية تعتبر أهم مصدر من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات الاقتصادية في معظم الدول المشار إليها ، كما أن الصحف وسماسرة الأوراق المالية يساهمون بقدر كبير في تقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين .

كما قام عدد من الباحثين باجراء عدة دراسات(١) عن أهمية كل جزء من أجزاء التقارير المالية والذى يثير اهتمام متخذى القرارات الاقتصادية . وقد شملت هذه الأجزاء حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في المركز المالي وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس إلادارة والأجزاء الأخرى الاضافية .

---

(1) Lee, A. T. and Tweedie, D. , " Accounting Information : An Investigation of private Shareholder Usage, "Accounting and Business Research, Vol. 5 (20), 1975.

- Wilton, R. and Tabb, R., " An Investigation into Private Shareholder Usage and Financial Statement in New Zealand , " as cited by R.B. Hines, Ibid.
- Winfield R., Ibid
- Abdelsalam, M., Ibid.

ويوضح الجدول التالي نتائج هذه الدراسة

أهم أجزاء التقارير المالية	Lee and Tweedie انجلترا ٪	Wilton and Tabb نيوزلندا ٪	Winfield استراليا ٪	Abdelsalam المملكة العربية السعودية ٪
حساب الأرباح والخسائر	٨ر٥٢	٨ر٥٨	١ر١٤	٤ر٧٨
قائمة المركز المالي	٤٢	٥ر٥١	١ر١٤	٢ر٤٧
قائمة التغيرات في المركز المالي	—	—	—	٢ر٣١
قائمة مصادر الأموال واستخداماتها	—	—	٥ر٢٨	٣ر١٧
تقرير الادارة التنفيذية	—	١ر٢٩	—	٨ر١٠
تقرير مراقب الحسابات	—	٣ر١٠	—	٧ر١٧
تقرير مجلس الادارة	٣ر٤٤	٤٠	٣ر٥٦	—
ملاحظات على الحسابات	—	٢٠	—	—
بيانات احصائية	—	٤ر١٦	—	—
معلومات مالية مختلفة	—	—	٣ر٢٦	—
ملخص تاريخي للعمليات المالية	—	—	٩ر١٨	—

وتخلص الدراسة ، كما يوضح الجدول ، إلى أن المستفيدين من التقارير المالية يعتمدون بصفة أساسية على حساب الأرباح والخسائر وكذلك قائمة المركز المالي في الحصول على المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

وإذا كانت الدراسات السابقة تثبت أن التقارير المالية بصفة عامة أهم مصدر للمعلومات من وجهة نظر المستفيدين وأن حساب الأرباح والخسائر والميزانية بصفة خاصة أهم أجزاء تلك التقارير فإن الأمر يتطلب ضرورة النظر في تحسين إعداد تلك التقارير وما فيها من بيانات محاسبية حتى تحقق الفائدة المرجوة منها في مجال ترشيد قرارات الاستثمار .

٥ - في اطار الجهود الدولية لترشيد قرارات الاستثمار ، فقد حددت لجنة الأصول المحاسبية الدولية[1] البيانات التي يجب الافصاح عنها في التقارير المالية . فقد أوردت أولا الخصائص العامة التي يجب أن تكون عليها المعلومات والبيانات الاحصائية عن الشركة ، ثم أوردت ما يجب الافصاح عنه في الميزانية بصورة تفصيلية وذلك لجانبي الأصول والخصوم ، ثم البيانات الواجب الإفصاح عنها في حساب الأرباح والخسائر ولكن بصورة مختصرة .

ويرى الباحث أن تحديد لجنة الأصول المحاسبية للبيانات التي يجب الافصاح عنها في التقارير المالية قد ركز بدرجة كبيرة نسبيا على البنود الرئيسية والفرعية للميزانية بينما حدد بنود الأرباح والخسائر بصورة موجزة وإجمالية في الوقت الذى أصبح الاهتمام فيه بالنسبة للمستثمر يتركز على التعرف على المقدرة الايرادية للمشروع محل الاستثمار ومقدار أرباحه وبعد ذلك يهتم بالمركز المالي وعناصره والضمانات التي تحافظ على استثماراته .

كما أن هناك عديد من العلاقات والتحليلات التي يمكن للمستثمر أن يجريها وتتطلب توافر بيانات عن تكاليف التشغيل بأنواعها وعن أرباح النشاط العادى وغير العادى وما إذا كان صافي الربح المشار إليه يشتمل عليهما معاً أم العادى فقط .

ومن ناحية أخرى فإن التحليل المالي حتى يكون له مغزى يجب أن تتوافر بيانات عدة فترات لامكان تحديد اتجاه البنود بالقوائم المالية ليتمكن المستثمر من التنبؤ بإمكانية استمرار ونمو الأرباح من عدمه .

ثانيا : البيانات المحاسبية التي يتم نشرها في أمريكا :

عندما حدثت الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ وسار الكساد الاقتصادى وانهار سوق الأوراق المالية ، ظهرت الحاجة الى ضرورة الافصاح بأمانة ووضوح عن المركز المالي ونتائج أعمال الوحدات الاقتصادية ، وتدخلت الحكومة الفيدرالية ومهنة

---

(١) لجنة الأصول المحاسبية الدولية ، الأصول المحاسبية الدولية ، تعريب وتقديم سابا وشركاهم ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

المحاسبة والعاملين بأسواق الأوراق الماليـــة من أجل تحسين القواعد المحاسبيـــة وشروط ممارسة المهنـــة .

وكان من نتيجة ذلك انشاء هيئة تنظيم الأوراق المالية عام ١٩٣٤ كجهـــة حكومية تختص بالاشراف على تطبيق قانون تداول الأوراق المالية وتنظيم أسواقهـــا والذى صدر في عام ١٩٣٣ . وقد أعطى الكونجرس الأمريكي هذه الهيئة الصلاحيات اللازمة لإصدار التعليمات الخاصة بالتقارير والمبادىء المحاسبية الواجب تطبيقهـــا بواسطة شركات المساهمة التي تتداول أوراقها في الأسواق الماليـــة. كما تقوم هـــذه الهيئـــة كذلك بتنظيم عمليات اصدار وتداول الأوراق المالية لتلك الشركات . وبغـــرض التأكـــد من اتباع الشركات للمبادىء المحاسبية تلزم الهيئة الشركات التي تتـــداول أسهمها في الأسواق المالية أن تقدم نوعين من التقارير الدوريـــة وهو التقرير السنـــوى الذى يصدق عليه المراجع والآخر ربع سنوى تعده الشركة وتقدمه للهيئه ولا يلـــزم تصديق المراجع عليـــه .

وحتى تحقق التقارير المالية المنشورة أهدافها فقد أشار مجلس معاييـــــر المحاسبة إلى أهمية إعداد التقارير المالية بطريقة تجعل المعلومات التي تشتمـــل عليها قابلة للمقارنـــة . وقد كان نص المجلس كما يلـــي[٢] :

إن تحسين قابلية المعلومات التى تشملها القوائم المالية للمقارنة يعتـــبر واحداً من أهم الاعتبارات التي ينطوى عليها إعداد إطار متكامل لمفاهيم المحاسبة .

ونظراً لأن مقارنة الفرص البديلة للاستثمار والإقراض تعتبر جزءاً أساسياً مـــن معظم القرارات الاستثمارية ، فإن المستثمرين والمقرضين يرغبون في الحصول علـــى قوائم مالية تشمل معلومات قابلة للمقارنة — سواء فيما بين المدد المالية المتواليـــة للمنشأة الواحدة أو فيما بين المنشآت المختلفة خلال نفس المدة المالية كما أنهـــم يرغبون أيضا في مقارنة آداء المنشأة باستخدام بيانات مستخرجة بطريقة محاسبيـــة واحدة يمكن تطبيقها على نفس الحقائق في نفس الظروف . ومن ثم فإن المستثمريـــن

---

(١) دونالد كيسو ، جيرى ويجانت ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الأول ، (نسخـــة مترجمة للعربية) ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعوديـــة ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠ .

(٢) مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ، تحليل الاعتبارات المتعلقة بالاطـــار الفكرى للمحاسبة المالية والتقارير : عناصر القوائم المالية وقياسها المحاســـبي ، ١٩٧٦ ، ص ٦ .

والمقرضين يعتبرون أن قابلية المعلومات للمقارنة من أهم الصفات التي يجب أن تتسم بها المعلومات التي تشملها القوائم المالية .

وفيما يتعلق بالعرض والافصاح عن البيانات المحاسبية ، فإنه لا يوجد معياراً واحداً يحدد كل مقتضيات الإفصاح ، ويقوم العرف بالدور الرئيسي في هذا المجال وذلك حسب طبيعة النشاط موضوع الإفصاح . وقد وردت مقتضيات الإفصاح بصورة منفصلة من قبل هيئات رسمية معترف بها من خلال النشرات التي تصدرها مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين وآراء مجلس مبادئ المحاسبة التابع للمعهد ومجلس معايير المحاسبة المالية .

وعليه تشتمل التقارير المالية بصفة عامة في أمريكا على القوائم التالية :

١ — قائمة الدخل متعددة المراحل التي تشتمل على نتائج الأعمال المستمرة وغير المستمرة والمكاسب أو الخسائر غير العادية وأثر تغير السياسات المحاسبية مع إظهار تفاصيل كل من هذه النتائج وذلك حسب أهميتها النسبية ويرجع للعرف لتحديد ذلك .

٢ — قائمة المركز المالي : ولم تحدد الهيئات الرسمية تبويباً معيناً لها وإنما يترك ذلك للعرف على أن تشتمل على توضيح لكل نوع من أنواع الأصول أو الخصوم أو حقوق الملكية بصورة مستقلة وأى بنود فرعية داخل هذه المجموعات يكون لها أهمية نسبية مرتفعة .

٣ — قائمة التغيرات في المركز المالي : وتشتمل على التغيرات في قائمة المركز المالي ويتم اصدارها عن كل مدة محاسبية يصدر عنها قائمة دخل .

٤ — قائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال : وتوضح التغير في كل بند من حقوق أصحاب رأس المال سواء رأس المال أو الاحتياطيات أو الأرباح المرحلة .

وبالأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع الأمريكي وسهولة تداول المعلومات ومقتضيات أسواق الأوراق المالية والمنافسة بين معظم المؤسسات والشركات على اجتذاب أكبر عدد من المستثمرين وظروف السوق المفتوحة وإرجاع مقدار البيانات المحاسبية الواجب نشرها للعرف السائد بالنسبة لكل مجال . فإن كمية البيانات المنشورة وتوقيت وطريقة نشرها يجعل المستثمرين على بينة من موقف كل مجال استثمارى مما يجعل معظم قراراتهم الاستثمارية رشيدة .

ويقدم الباحث فيما يلي نماذج لما ينشر من بيانات ومعلومات محاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تعتبر نموذجا لما يجب نشره لترشيد القرارات .

أ - التقرير المالي لشركة IBM للحاسبات الآلية والصادر عن بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE - IBM .

يشتمل التقرير على قائمة مالية رئيسية تتضمن أكثر من ٢٠ معدل وبيان مالي للشركة في صورة مقارنة بين ١٦ فترة محاسبية تبدأ من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٩٣ . كما يشتمل التقرير على قوائم فرعية عن الموقف الجارى ومتوسط المعدلات السنوية الفعلية في العشر سنوات الأولى ثم في الخمس سنوات التالية ثم متوسط المعدلات السنوية التقديرية في العشر سنوات القادمة ، ثم قائمة بالدخول الربع سنوية والسنوية للخمس سنوات الأخيرة ، وقائمة بمكاسب كل سهم كل ربع سنة وكل سنة خلال الخمس سنوات الأخيرة وقائمة بالتوزيعات المدفوعة كل ربع سنة وكل سنة للخمس سنوات الأخيرة . كما يعرض التقرير شكلا بيانيا لتطور أسعار أسهم الشركة .

كما يقدم رئيس الشركة توضيحا عن نشاط الشركة مشجعا المستثمرين على الاستثمار في شركته .

ويقدم الباحث فيما يلي البيانات والمعدلات التي تشتمل عليها القائمة الرئيسية المقارنة لمدة ١٦ فترة مالية ماضية وتقديرية عن الخمس سنوات التالية :

١ - الايرادات بالنسبة لكل سهم .
٢ - التدفق النقدى لكل سهم .
٣ - أرباح ومكاسب كل سهم .
٤ - التوزيعات لكل سهم .
٥ - الانفاق الرأسمالي لكل سهم .
٦ - القيمة الدفترية لكل سهم .
٧ - الأسهم العادية الموجودة الآن .
٨ - المتوسط السنوى لنسبة السعر الى الأرباح .
٩ - المعدل النسبي للسعر الى الأرباح .
١٠ - المتوسط السنوى للعائد الموزع .
١١ - الايرادات .

١٢ــ هامش مساهمة التشغيل .

١٣ــ الاستهـــلاك .

١٤ــ الربح الصافي .

١٥ــ معدل ضريبة الدخل .

١٦ــ هامش الربح الصافي .

١٧ــ رأس المال العامل .

١٨ــ الديون طويلة الأجل .

١٩ــ صافي الثروة .

٢٠ــ النسبة المئوية لرأس المال الكلي المكتسب .

٢١ــ النسبة المئوية لصافي الثروة المكتسبة.

٢٢ــ النسبة المئوية لحقوق الملكية المحتفظ بها .

٢٣ــ النسبة المئوية لاجمالي التوزيعات الى الربح الصافي .

ب ــ اصدرت مؤسسة Dow Jones بالولايات المتحدة مرجعا يعتبر بمثابة مرشد لأسواق الأسهم على مستوى العالم . ويتم نشر البيانات والمعدلات التالية لكل مؤسسة تابعة لهـــا :

١ ــ قيمة المبيعات الصافية

(اجمالي المبيعات ــ المردودات والخصومات والمسموحات) .

٢ ــ الدخل الصافـــــي

(الايرادات ــ المصاريـــف) مع الأخذ في الاعتبار العناصـــر غير العاديـــــة .

٣ ــ القيمة الدفترية للأسهـــم .

(اجمالي الأصول ــ اجمالي الالتزامـــات) وهي عبارة عن حقوق المساهمين أو صافي الثـــروة .

٤ ــ سعر سهم الشركة في آخر السنة المالية مقسوماً على أرباح الســهـــم ويستخدم هذا المعدل لتقييم السوق للشركة فيما يختص بالأرباح .

٥ ــ سعر سهم الشركة في آخر السنة مقسوماً على القيمة الدفترية للســهـــم ويستخدم المستثمرون هذا المعدل لقياس كفاءة السهم في الســـوق المالية بالنسبة لقيمته الدفتريـــة .

٦ ـ العائـــــد

معدل التوزيعات السنوية لكل سهم منسوبة الى سعر السهم فـــي آخر السنة .

٧ ـ سعر السهم في آخر السنـــة .

٨ ـ أعلى وأقل قيمة للسهم خلال ٥٢ أسبوعـــا .

٩ ـ القيمة السوقية لرأس مال المشـــروع .

وتظهر ثروة الشركة بناءً على سعر الأسهم الخاصة بالشركة فـــي السوق .

وهي عبارة عن سعر السهم × عدد الأسهم الموجودة .

جـ ـ تتولى الصحف المتخصصة في أمريكا تقديم معلومات يومية عن الأسهم المتداولة للشركات في البورصة . وعلى سبيل المثال تقوم صحيفة وول ستريت بنشـــر البيانات المالية التالية عن الأسهم[1] .

١ ـ أعلى سعر وأقل سعر لأسهم كل شركة خلال ٥٢ أسبوعا الماضية .

٢ ـ التوزيعات التي حصل عليها كل سهم خلال ٥٢ أسبوعا الماضية.

٣ ـ نسبة سعر السهم الى ربحيته ويتمثل في قسمة سعر الاقفال للسهـــم على ربحية السهم في الأثنى عشر شهراً الأخيرة .

٤ ـ حجم التعامل بمئات الأسهم لكل شركة خلال الأثنى عشر شهراً الأخيرة.

٥ ـ أعلى وأقل سعر جرى عليه التعامل في ذلك اليوم .

٦ ـ سعر التعامل في آخر لحظـة ـ لحظة الاقفال .

٧ ـ التغير في السعر ما بين سعر إقفال الأمس واليوم .

ورغم أن المستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية على درجة مرتفعة من الوعي الاستثماري ، إلا أن هناك عديد من المصادر المتنوعة التي تقدم له البيانـــات المحاسبية عن الأسهم ومجالات الاستثمار ، وبالتالي فالبيانات المحاسبية ملائمة من حيث كميتها وتوقيت وطريقة نشرها ومن حيث الدقـــة :

فتقوم الشركات بنشر تقاريرها المالية المفصلة والمشتملة على عديد من البيانـات والمؤشرات المالية المفيدة للمستثمر كما هو واضح في تقرير شركة IBM .

---

(١) د . منير إبراهيم هندى ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية وصناديق الاستثمار ، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، البحرين ، ١٩٩٣ ، ص ١٤٠ .

كما تقوم أسواق الأوراق المالية المنتشرة في أمريكا بنشر البيانات والمؤشرات المالية لكل الشركات المسجلة لديها وذلك من خلال الصحف المتخصصة كما ورد في صحيفة وول ستريت .

وتنشر مؤسسة داو جونز بشكل دورى آخر البيانات والمؤشرات لكل الشركات ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل في كل دول العالم المتقدمة التي لديها أسواق منظمة للأوراق المالية .

ويتنوع توقيت نشر هذه البيانات وتتراوح بين النشر السنوى والربع سنوى من خلال التقارير المالية للشركات ، والنشر اليومي من خلال الصحف المتخصصة والتابعة لأسواق الأوراق المالية . كما أن تعدد مصادر الحصول على نفس البيانات يلزم كل مصدر بالتدقيق فيما يصدر عنه مما يجعل البيانات المنشورة في جملتها دقيقة .

إن الخصائص التي تتصف بها البيانات المحاسبية المنشورة تجعلها بهذه الصورة ملائمة لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة .

ثالثا : البيانات المحاسبية التي يتم نشرها في انجلترا

(١)

يتضح من فحص التقارير المالية التي تنشرها الشركات البريطانية أن هناك قدراً كبيراً من التجانس والتشابه بين هذه التقارير من حيث المعلومات الواردة بها والشكل الذى تظهر به . ويرجع ذلك إلى تطبيق قانون الشركات الإنجليزى الذى يلزم المؤسسات الاقتصادية بمراعاة اتباع حد أدنى من الاجراءات المحاسبية التي يحكمها عدد من المبادئ المتعارف عليها بواسطة المجتمع المالي والتجارى . وذلك إعتقاداً بأن توحيد المبادئ والاجراءات المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد التقارير المالية سيؤدى إلى الوصول إلى تقارب وجهات النظر الصحيحة والعادلة .

وقد ساهمت مهنة المحاسبة بدور فعال في هذا المجال . فقد أصدر معهد المحاسبين القانونين بانجلترا وويلز خلال الفترة ١٩٤٢ — ١٩٦٩ ما يعرف بـ" مبادئ المحاسبة " ممثلة في صورة توصيات يتبعها أعضاء المعهد الذين يزاولون مهنة إعداد التقارير المالية أو يقومون بمراجعة محتوياتها . إلا أنه في أواخر الستينيات

---

(١) دونالد كيسو ، جيرى ويجانت ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، ٣٢ .

ظهرت بعض العيوب وبعض القصور في المعلومات المالية الواردة بهذه القوائم ، ومع احتدام الأزمات الاقتصادية التي عاصرت ظاهرة التضخم في الأسعار وفشل الشركات الكبيرة مثل روز لرويس وهاد لي بيج بدت الحاجة إلى ضرورة تطوير الإجراءات المحاسبية المتبعة من أجل تحقيق درجة عالية من الإفصاح عن الحقائق المالية والاستخدام الموحد لهذه الاجـــراءات .

وعليه أصدر المعهد عام ١٩٦٩ نشرة باسم اتجاهات المعايير المحاسبية خلال السبعينيات تعهد من خلالها بالعمل على تطوير المعايير المحاسبية بغرض :

- تضييق الاختلافات في تطبيق المبادئ المحاسبية .
- زيادة الإفصاح عن المبادئ والاجراءات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية وضرورة الاشارة الى تلك الحالات التي يقلع فيها المحاسب عن تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- الحصول على أراء تلك الأطراف المختلفة والمعنية بشئون المحاسبة والتقارير المالية بشأن الموضوعات المحاسبية موضع الخلاف قبل إصدار أى معايير أو اجراءات تتعلق بتلك الأمور .

ولقد تم تشكيل " لجنة المعايير المحاسبية " التي تضم ممثلين من ست منظمات مهنية بريطانية وتقوم اللجنة بإصدار نشرات تطبيق المعايير المحاسبية والتي تلزم أعضاء تلك المنظمات المهنية باتباعها في إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة مما أعطى لهذه النشرات درجة قوية من التأييد الرسمي رغم عدم توافر الصفة القانونية لهـا .

ولقد أوصت اللجنة المذكورة من ضمن ما أوصت به أن تتوافر الخصائص التالية في المعلومات المحاسبيـــة :

- أن تكون المعلومات ملائمة - بمعنى وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأهداف التي تعد من أجلها .
- أن تكون قابلة للفهـم .
- يمكن الثقة بها والاعتماد عليها .

- أن تكون معلومات كاملة وموضوعيـــة .
- أن يكون توقيت تلك المعلومات مناسبا حيث تقدم في حينها أو عند الحاجـة لاستخدامها .
- يجب أن تكون قابلـة للمقارنـــة .

وتقوم الصحف المتخصصة في انجلترا وأشهرها Financial Times بنشـر آخر البيانات المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية بلندن وفـي أسواق الأوراق المالية على مستوى العالم وذلك بصورة يومية وعلى مدار الساعة من وقـت بدء العمل بالسوق حتى الاقفال في نهاية اليوم . وتنشر بصفة عامة البيانات التالية :

١ — سعر السهم أمس طبقا لسعر البورصـــة .
٢ — معدل التغير اليومي لسعر السهم .
٣ — سعر السهم خلال الثلاثة أيام السابقة ليوم أمس .
٤ — سعر السهم منذ عام مضى .
٥ — معدل التوزيعات على السهم .
٦ — معدل الأرباح لكل سهم .
٧ — نسبة سعر السهم الى الأرباح الناتجة عنه .
٨ — الأسهم التي لم تحصل على توزيعات ومجموع التوزيعات المتراكمة لها .

في ضوء أهداف التقارير المالية في الدول المتقدمة واحتياجات المستثمريـــن للبيانات المحاسبية لترشيد قراراتهم ، وبناءً على نتائج الدراسات السابقة والبيانـــات المحاسبية التي يتم نشرها في الدول المتقدمة والخصائص التي يجب أن تكون عليهـــا تلك البيانات فإن الباحث يرى أن يشتمل الإطار العام للتقارير المالية المنشورة بصفـــة عامة على المكونات الرئيسية والفرعية التالية لترشيد قرارات الاستثمار :

أ — أن يكون من أهداف التقارير المالية إمداد المستثمر بالبيانات التي تساعـــد في التعرف على الجوانب الأساسية التاليـــــــة :
- العائد على السهـــم .
- مقدرة الشركة على سداد التزاماتها .
- حقوق الملكية وحقوق الغير وأثر العمليات والأحداث الاقتصادية عليه

- طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامهـــا .
- الأرباح مستقبلا ومدى امكانية استمرار ونمو الشركـة .
- موقف الشركة في الفترات الماضية واتجاه العناصر السابقـــة .
- التدفقات النقدية التي يمكن أن يحصل عليها من استثماراته وتوقيتها .

ب ـ أن يكون الافصاح عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية ملائم من وجهـــــة نظر المستفيدين سواء من وجهة نظر المستثمرين أنفسهم أو المحللين الماليين الذين يساعدون المستثمرين في اتخاذ القرارات . ويراعى في هذا الإفصـــاح الأهمية النسبية لكل عنصر من وجهة نظر المستثمرين . وتتوقف الأهميـــــة النسبية على حجم الشركة المساهمة وعدد المساهمين فيها ومدى استقـــرار أرباحها وتوزيعاتها خلال الفترات الماضيـــة .

جـ ـ ترجع أهمية الإفصاح عن البيانات المالية من خلال التقارير المالية المنشـــورة إلى أن هذه التقارير تعتبر أهم مصدر من مصادر المعلومات للمستثمريـــــن وأن أهم أجزاء تلك التقارير هي حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركـــــز المالي مما يجب معه التركيز على زيادة الإفصاح فيهما .

د ـ أن يكون الاطار العام للبيانات المنشورة بالتقارير المالية على النحو التالي :

١ ـ يشتمل حساب الأرباح والخسائر (قائمة نتيجة الأعمال أو قائمة الدخل) على البيانات التي تساعد المستثمر على التعرف على الجوانب السابـــق توضيحها في (أ) وأهم هذه البيانـــات :

- الايرادات الاجمالية والصافيـة للنشاط العادى للشركـة .
- تكلفة النشاط الصناعي للشركة وتكلفة المخزون بأنواعـــه .
- تكلفة النشاط التسويقي والادارى للشركـــة .
- إيرادات الأنشطة غير العادية المتكررة للشركـــة .
- ايرادات الأنشطة غير العادية وغير المتكررة للشركـة .
- المصروفات غير العادية المتكررة .
- المصروفات غير العادية وغير المتكررة .
- المحمل على الايرادات من خسائر سابقـــة .
- المصروفات المحتملـــــة .

- مخصصات الاهلاك .
- مخصصات الأصول المتداولة .

٢ - تشتمل قائمة المركز المالي للشركة المساهمة على البيانات اللازمة للإفصاح عن كل مصدر من مصادر التمويل وكل مجال من مجالات استخدام الأموال مع توضيح أى ملاحظات على أى مصدر أو مجال استخدام ، ويكون ذلك على النحو التالي :

- عناصر الأصول الثابتة بأنواعها مع بيان الاهلاك المتراكم لكل عنصر وأى حقوق للغير على أى عنصر منها .
- عناصر الأصول الأخرى طويلة الأجل كالإستثمارات طويلة الأجل والشهرة وبراءات الاختراع مع ذكر القيمة السوقية للإستثمارات .
- عناصر الأصول المتداولة بحيث يظهر كل نوع في بند مستقل موضحا قيمته السوقية وأى مخصصات تم حسابها له وأى قيود على استخدامها .
- الخسائر المتراكمة في سنوات سابقة وأسبابها وكيفية تغطيتها وتوقيت ذلك .
- أى حقوق للشركة لدى الغير واحتمال حصول الشركة عليها مستقبلاً
- عناصر الالتزامات طويلة الأجل بصورة تفصيلية مع توضيح الضمانات على كل عنصر منها ومواعيد وشروط سدادها ومعدلات الفائدة عليها .
- عناصر الالتزامات المتداولة بصورة تفصيلية وأى ملاحظات على طريقة أو مواعيد سدادها .
- عناصر حقوق المساهمين مشتملة على رأس مال الأسهم بالنسبة لكل نوع من الأسهم مع بيان العدد المرخص به والمصدر والمتداول ورأس المال غير المدفوع .
- القيمة الاسمية للسهم .
- التغيرات في حسابات رأس المال أثناء الفترة .
- الحقوق والامتيازات والقيود بالنسبة لتوزيع عائدات الأسهم واسترداد رأس المال .
- عائدات الاسهم الممتازة المتأخرة والمتراكمة .
- حقوق المساهمين الأخرى والقيود على توزيعها مثل علاوة الاصدار وفائض إعادة التقدير والاحتياطيات والارباح المرحلة .

٣ ـ قائمة بالتغير في صافي رأس المال العامل وتحليل مصادره واستخداماته لبيان كيفية تمويل الزيادة فيه (المصادر والاستخدامات) عندما يكون التغير بالزيادة أو بيان كيفية استخدام النقص عند التغير بالنقص .

٤ ـ قائمة المصادر والاستخدامات : وتوضح مصادر تمويل أعمال الشركة خلال السنة ومجالات استخدامها وذلك لبيان مدى قوة مصادر التمويل الداخلية والخارجية للشركة وأى منها تعتمد عليها الشركة بدرجة أكبر . فكلما اعتمدت الشركة على التمويل الذاتي كلما كان ذلك أدعى لاستمرارها ونموها .

٥ ـ قائمة التدفقات النقدية التي توضح المتحصلات والمدفوعات النقدية للشركة خلال الفترة المالية لبيان مدى توافر النقدية لدى الشركة خلال العام لسداد التزاماتها والانفاق على التشغيل .

٦ ـ يجب أن يقترن بالقوائم السابقة بعض المؤشرات والمعدلات المالية للشركة أهمها :

- أرباح وتوزيعات كل سهم .
- القيمة الدفترية لكل سهم .
- أعلى وأقل سعر جرى عليه التعامل بسوق الأوراق المالية خلال العام .
- نصيب كل سهم من التدفق النقدى .
- المتوسط السنوى لسعر السهم إلى ربحيته ويبين هذا المضاعف مدة تغطية الأرباح لسعر السهم .
- نسبة التوزيعات إلى الربح الصافي للشركة .
- العائد على الاستثمار ويبين نصيب كل جنيه أو ريال أو دولار مستثمر من الأرباح .
- القيمة السوقية لرأس مال الشركة (عدد الأسهم الحالية × سعر السهم بالسوق) .
- نسبة صافي الربح إلى المبيعات .
- معدل دوران الأصول .
- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول .

- نسبة الالتزامات طويلة الأجل الى مجموع الأصول .
- نسبة التداول ونسبة السيولة .
- معدل دوران المخزون ومعدل دوران العملاء .

٧ - أن تتوافر البيانات السابقة الواردة في البنود من ١ حتى ٦ لعدة فترات مالية حتى يتسنى للمستثمر أن يدرس اتجاه كل بند منها ويخلص إلى معلومات لها جدوى تساعد في ترشيد قراره .

٨ - أن تقوم الشركة على فترات دورية أسبوعيا أو شهريا أو كل ربع سنة بنشر البيانات الخاصة بأسهمها في إحدى الصحف اليومية أو المتخصصة موضحة عدد الاسهم المباعة وأعلى وأقل سعر جرى عليه التعامل ومعدل ربحية السهم ومعدل التوزيعات على السهم .وهذا بمثابة تذكير وجذب للمستثمرين في الأوقات التي لا تعد فيها التقارير المالية السنوية للشركة بما يساعد على تنشيط حركة تداول أسهم الشركة .

ويرى الباحث أن الاطار العام السابق للبيانات المحاسبية المنشورة يمكن أن يكون ملائماً لترشيد قرارات الاستثمار بصفة عامة وخصوصا في الدول النامية التي تغيب فيها الأسواق المنظمة للأوراق المالية ويقل الوعي لدى المستثمر وبالتالي يمكن أن تعوض التقارير المالية بالكيفية السابقة هذا النقص نسبيا .

رابعا : البيانات المحاسبية التي يتم نشرها في المملكة العربية السعودية

" لم تنل التقارير المالية في الدول النامية الاهتمام الكافي ، كما في الدول المتقدمة ، ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى أن المحاسبة في كثير من الدول النامية مازالت تستخدم كوسيلة لتسجيل الأحداث المالية وبيان نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة دون التركيز على دور المحاسبة كأداة من أدوات توصيل المعلومات المالية ودورها في مساعدة المستفيدين منها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة . وعدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية تتولى الاشراف والرقابة على الشركات التي تتداول أسهمها في السوق وأيضا عدم وجود فئة من المحللين الماليين تطالب بالمزيد من المعلومات المالية "(١)

(١) د . محمود ابراهيم تركي ، تحليل التقارير المالية ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٣ ،ص ١٦ .

وبالنسبة للمنطقة العربية فإن أسواق الأوراق المالية فيها مازالت تعتبر ضيقة المجال وقليلة العمق ومنغلقة عن المستثمرين الأجانب مما لا يترك مجالا لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها . فإجمالي رأس مال الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية لم يتجاوز مبلغ ٥٠ مليار دولار . ويعتبر هذا ضئيلاً إذا ما قورن بإجمالي الأصول الاجنبية الممتلكة لدى القطاع الخاص العربي التي بلغت ذروتها بأوائل عقد التسعينيات بمبلغ ٦٧٠ مليار دولار منها ٤٢٪ في شكل ودائع لدى المصارف الأجنبية[١] .

كما أنه من ناحية أخرى فإن غياب أو عدم تكامل القوانين الخاصة بأسواق الأوراق المالية حال دون تطور مثل هذه الأسواق في عدد من الدول العربية ، وأدى في بعضها إلى نشأة التداول في قطاع الأسهم بشكل عشوائي مضر للمستثمر الصغير ، مما تطلب بعد ذلك اتخاذ إجراءات تصحيحية مكلفة ماديا[٢] .

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية ، مجال تطبيق البحث ، فإن ظروف الدول النامية وظروف المنطقة العربية تنطبق عليها بصفة عامة فيما يختص بعدم التركيز على دور المحاسبة كأداة لتوصيل المعلومات وترشيد القرارات ، وكذلك فيما يختص بغياب السوق المنظمة للأوراق المالية وعدم وجود إطار قانوني متكامل لتلك السوق .

وقد مرت عمليات تداول الأسهم بالمملكة بعدة مراحل تبين من خلالها فشل المكاتب والسوق الخاصة لتداول الأوراق المالية مما حدا بالمسئولين إلى إصدار قانون بقصر عمليات تداول الأسهم على البنوك فقط نظراً لانتشارها بالمملكة ومنعا للتلاعب والاضرار بالمستثمرين .

ومن ناحية أخرى ، فإنه بالنظر لغياب السوق المنظمة للأوراق المالية ، وحاجة المستثمرين إلى بيانات لترشيد قراراتهم الاقتصادية ، فقد تنبهت المملكة الى أهمية الدور الذى تقوم به التقارير المالية والبيانات المحاسبية التي تشتمل عليها في خدمة متخذى القرارات خصوصا بعد الاتجاه إلى الاستثمار أكثر في الأسهم بدلا من

---

(١) صندوق النقد العربي ـ التقرير الاقتصادى العربي الموحد ـ ١٩٩٢ .

(٢) د . أحمد أبي السرور ، الأسواق المالية العربية الناشئة : الأوضاع والأفاق ، صادرة عن صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٩٣ ، ص ١٠١ .

مجال العقارات الذى حدث به تشبع ، وبالأخذ في الاعتبار صعوبة وفاء المحاسبين في المملكة بالتزاماتهم في ظل غياب معايير للمحاسبة المالية واعتمادهم على الاجتهادات الشخصية وما يترتب عليها من مشاكل ، لذا بادرت المملكة ، من خلال وزارة التجارة ، بإصدار بيان "بأهداف ومفاهيم المحاسبة" عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٧م لمحاولة تعويض غياب السوق المنظمة للأوراق المالية . وقد اشتمل هذا البيان على متطلبات العرض والافصاح العام للمنشآت الهادفة للربح ، وتلك المتعلقة بالقوائم الموحدة والقوائم المالية للمنشآت في مرحلة الانشاء .

وقد اهتم البيان بالمستثمرين وضرورة تقديم بيانات مفيدة لهم . فقد نص على أن " الذين يقدمون رؤوس الأموال يتخذون قراراتهم التي تتعلق بالاستثمار أو الاقراض لمنشآت معينة بعد تقييم احتمال نجاح أو فشل هذه المنشآت ومقدار العائد المتوقع على استثماراتهم أو قروضهم وتحتاج هذه القرارات إلى توافر المعلومات الملائمة كأساس لتقييم احتمالات نجاح هذه المنشآت وبالتالي فإن نوعية القرارات التي تتخذ في هذا الصدد تتوقف على ملاءمة وكفاية المعلومات المتوافرة عن هذه المنشآت ودرجة الثقة بها وبالتالي امكان الاعتماد عليها مما يجعل بيانات المحاسبة أحد المداخل الأساسية لاتخاذ قرارات الاستثمار "[1].

وبدراسة مقتضيات هذا البيان ومن واقع التقارير المالية للشركات المساهمة بالمملكة يحدد الباحث فيما يلي الاطار العام للبيانات المحاسبيةالتي يتم نشرها فعلا بصورة دورية من قبل الشركات المساهمة بالمملكة : (مع مراعاة أن هناك فروقا بين الشركات الصناعية والتجارية والخدمية في كمية ونوعية البيانات) .

أ — يقدم رئيس مجلس ادارة الشركة في بداية التقرير بعض البيانات المحاسبية العامة أهمها قيمة المبيعات خلال السنة مقارنة بقيمتها في العام السابق ونسبة الزيادة أو النقص في قيمة المبيعات . وكذلك الأرباح الصافية عن السنة مقارنة بما كانت عليه العام السابق ونسبة الزيادة أو النقص فيها . كما يحدد الأرباح المقترح توزيعها والالتزامات الأساسية المسددة خلال العام كما يعطى فكرة عن التطوير الذى حدث في مجال الانتاج والتقنية الجديدة .

---

(١) وزارة التجارة ، أهداف ومفاهيم المحاسبة بالمملكة العربية السعودية

ب ـ تقرير مجلس الادارة : ويشتمل على البيانات التاليـــــة :

١ ـ بيانات عن الانتاج : حيث يوضح خطوط وأصناف الانتاج الحاليـــــة والتطوير الذى حدث بها ومعدل التشغيل للخطوط الحالية.

٢ ـ بيانات عن التسويق : حيث يتكرر تفصيلا ما ورد بتقرير رئيس مجلـــس الادارة عن المبيعات خلال السنة والسنة السابقة والنمو الذى حـــدث فيها مع بيان نشاط الشركة في مجال التسويق وفتح أسواق جديـــدة والحصول على عملاء جدد ونشاطها في مجال الترويج لمنتجاتها .

٣ ـ بيانات عن التقنية الجديدة للشركة والاتفاقيات مع الشركات العالميـــة لتطوير منتجاتها والحصول على حق التصنيع لتلك المنتجات الأجنبية.

٤ ـ بيانات عن الشركات الجديدة التي ساهمت فيها وملخص لموقف كل شركة وكذلك المشروعات تحت الانشاء .

٥ ـ قائمة المركز المالي آخر السنة المالية وتتضمن البيانات المحاسبية التالية :

أ ـ جانب الأصـــــول :

ـ قيمة الأصول الثابتة ومجمع استهلاكها وصافي قيمـــــة الأصول الثابتة بعد خصم مجمع الاستهلاك. وذلك برقم اجمالي واحـــد .

ـ الأصول المالية والمشروعات وتشتمل على قيمة المشروعـــات تحت الدراسة والمشروعات تحت التنفيذ والاستثمارات في رؤوس أموال الشركات والاستثمارات الماليـة.

ـ الأصول المتداولة وتشتمل على المخزون والبضاعة بالطريق والاعتمادات المستندية لشراء مستلزمات الإنتاج وصافـــي المدينين والأرصدة المدينة الأخرى والنقدية لدى البنوك.

ـ موجودات أخرى وتشتمل على مصاريف ما قبل التشغيـــل ، والعلامات التجارية والإستشارات .

ب ـ جانب الخصـــــوم :

ـ حقوق المساهمين وتشتمل على رأس المال المدفـــــوع والاحتياطي النظامي والاتفاقي (وكلاهما قانونـــــي) والاحتياطي العام والأرباح المتبقية والتوزيعـــــات المقترحة على المساهمين .

- القروض طويلة الأجل ومخصص مكافأة نهاية الخدمة .
- الخصوم المتداولة وتشتمل على مكافأة أعضاء مجلس الادارة (المستحقة) والقروض قصيرة الأجل والبنوك الدائنة والدائنون والأمانات للغير والأرصدة الدائنة الأخرى .

٦ - بيانات إيضاحية عن الميزانية وتشتمل على :

أ - بيانات عن الشركة : تاريخ التأسيس والغرض منها ومركزها الرئيسي ورأس مالها وعدد الأسهم وقيمة السهم الأسمية وتاريخ بداية ونهاية السنة المالية .

ب - السياسات المحاسبية المتبعة مثل التسجيل بالتكلفة الفعلية وطبقا لأساس الاستحقاق وطريقة استهلاك الأصول الثابتة وكيفية حساب الاحتياطيات وطريقة تسعير المواد المنصرفة وطريقة التصرف في المصاريف ما قبل التشغيل .

جـ - بيانات عن تفاصيل الحسابات الواردة بالميزانية :

- بنود الأصول الثابتة ومجمع الاستهلاك لكل أصل على حدة وصافي قيمة كل أصل ومعدل استهلاكه السنوى .
- نوعية المشروعات تحت الدراسة والمشروعات تحت التنفيذ .
- تفاصيل الاستثمارات في رؤوس أموال الشركات .
- تفاصيل الاستثمارات المالية في أوراق مالية لدى البنوك .
- بيان بتفاصيل المخزون السلعي من المواد والانتاج تحت التشغيل والانتاج التام وأى أنواع أخرى وكذلك البضاعة بالطريق .
- رصيد المدنيين من عملاء مطروحا منها مخصص الديون المشكوك فيها ثم صافي العملاء وكذلك المدينون المتنوعون وسلف العاملين .
- الأرصدة المدينة الأخرى وتشتمل على مصروفات مدفوعة مقدما وتأمينات لدى الغير .

- تفاصيل النقدية بالبنـــوك .
- تفاصيل الحسابات النظامية .
- تفاصيل الاحتياطيات القانونية وكيفية حسابها .
- تفاصيل الدائنون ويشتمل على تفاصيل الموردين .
- بنود الأرصدة الدائنة الأخرى وردت برقم واحـــــد بالميزانيـــة .

٧ ـ بيانات قائمة الدخل وتشتمل علـــى .

أ ـ المبيعـــــات .

ب ـ تكلفة المبيعات وتشتمل على التكلفة الصناعية فقط .

جـ ـ مجمل الربح بالفرق بين المبيعات وتكلفتها .

د ـ مصروفات البيع والتوزيع .

هـ ـ المصروفات العمومية والادارية .

و ـ المصروفات الأخرى وهي عبارة عن مصروفات التشغيل التجريـــبي .

ز ـ صافي ربح النشاط بالفرق بين مجمل الربح والبنود د ، هـ ، و .

ح ـ الايرادات الأخرى وتشتمل على إيرادات الإستثمارات الماليـــة وأخرى متنوعة وتضاف لصافي ربح النشاط .

ع ـ صافي الربح قبل الزكاة الشرعية ثم تخصم قيمة الزكاة فيكون البيان الأخير صافي الربح بعد الزكاة وهو القابل للتوزيع .

٨ ـ إيضاحات عن بعض البنود الإجمالية بقائمة الدخل وهي :

أ ـ تكلفة المبيعات وتشتمل على تكلفة المواد والأجور والتكاليف الأخرى .

ب ـ البنود التفصيلية لمصروفات البيع والتوزيع وتشتمل على المرتبـــات ومصاريف السفر والدعاية والإعلان والإيجارات والإستهلاكـــات التسويقيـــة .

جـ ـ البنود التفصيلية للمصاريف العمومية والإدارية وتشتمل على المرتبات وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة ومصاريف السفر واستهلاكـــات الأصول الثابتة والإستشارات القانونية والأتعاب المهنيـــة .

٩ ــ بيانات عن مشروع توزيع الأرباح عن السنة ويشتمل على :

أ ــ ربح العام الحالي القابل للتوزيع من قائمة الدخل .

ب ــ الاحتياطيات التي نص عليها قانون الشركات والقانون النظامي للشركة ، وهي الإحتياطي النظامي والإحتياطي الإتفاقي والإحتياطي العام (يتم خصمها) .

جـ ــ الأرباح المتبقية أول العام (تتم إضافتها) .

د ــ مجموع الأرباح القابلة للتوزيع = أ ــ ب + جـ

هـ ــ الدفعات الموزعة على المساهمين والمكافأة المستحقة لأعضاء مجلس الادارة .

و ــ الأرباح المتبقية آخر العام وترحل للعام القادم = د ــ هـ

١٠ــ قائمة التغيرات في مصادر الأموال واستخداماتها وتشتمل على جانبين :

الأول : التغيرات في مصادر الأموال وتتضمن التغيرات فيما بين فترتين والتي تعتبر مصدر تمويل وهي الأرباح عن العام والنقص في الأصول والزيادة في الالتزامات .

الثاني : التغيرات في استخدام الأموال وتتضمن التغيرات فيما بين فترتين والتي تعتبر استخدام للأموال وهي الزيادة في الأصول والنقص في الالتزامات وفي رأس المال وأى توزيعات للأرباح وكذلك الخسائر .

١١ــ قائمة التغيرات في رأس المال العامل وتشتمل على جانبين :

الأول : التغيرات في الأصول المتداولة بين فترتين .

الثاني : التغيرات في الخصوم المتداولة بين فترتين .

ويمثل الفرق بينهما صافي رأس المال العامل وقد يكون بالزيادة أوبالنقص .

١٢ــ ينتهي التقرير المالي بتقرير مراقب الحسابات الذى يوضح كيف تمت المراجعة والأسس التي إعتمد عليها ورأيه في الميزانية وقائمة الدخل والإيضاحات عليها .

ولقد اجريت دراسة[1] بالمملكة العربية السعودية لبيان مدى إفصاح التقارير المالية بالصورة السابقة عن المعلومات اللازمة للمستفيدين . وقد أسفرت نتيجةالدراسة

---

(١) د . محمود ابراهيم تركي ، متطلبات الافصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة ، السعودية ، الرياض ، مركز البحوث ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٥ .

عن عدم كفاية المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات المساهمة والحاجة الى الإفصاح عن مزيد من المعلومات ضمن التقارير .

وقد أجريت دراسة أخرى (١) لبيان مدى فهم التقارير المالية من قبل القارئ العادى والقارئ المتخصص . وانتهت الدراسة إلى صعوبة قراءة التقارير وفهمها من جانب القارئ العادى وأنها تحتاج للقارئ المتخصص .

وتبدو البيانات المحاسبية المنشورة فعلا بالمملكة ، كما سبق توضيحها ، تطبيقا مقبولاً لمقتضيات بيان وزارة التجارة عن أهداف ومفاهيم المحاسبة ، كما تبدو كمية ونوعية البيانات والايضاحات عليها مقبولة بالمقارنة بما ينشر في دول نامية وعربية أخرى .

إلا أنه بالمقارنة بما يجب نشره من بيانات محاسبية طبقا لما ورد ضمن الإطار العام المقترح من الباحث فيما سبق، فإن الأمر يتطلب بصفة عامة نشر بيانات محاسبية أكثر وفي مواعيد متقاربة وأن تتصف البيانات المحاسبية بالدقة بدرجة أكبر ، وذلك تعويضا عن غياب السوق المنظمة للأوراق المالية ونقص الوعي الاستثمارى ، وحتى تزداد ثقة المستثمر في التقارير المالية المنشورة ويعتمد عليها في اتخاذ قراراته .

ومما يؤكد ذلك من ناحية أخرى أن غياب بعض المؤشرات الهامة في التقارير المالية المنشورة والتركيز على جوانب معينة دون الأخرى قد يجعل تلك القوائم مضللة في بعض الأحيان إذا تم الاعتماد عليها بصورتها الحالية المنشورة بها .

فعلى سبيل المثال ، ومن واقع التقارير المالية المنشورة لبعض شركات المساهمة والبنوك في المملكة يتضح أن كل تلك الشركات أو البنوك لا تضع من ضمن البيانات المنشورة معدل العائد على الاستثمار ، رغم أهميته للمستثمر الذى يرغب في التعرف على كفاءة الشركة في استثمار الأموال المتاحة لديها ، وإنما تركز على التوزيعات والنمو في المبيعات أو الايرادات من سنة لأخرى .

ومن واقع تقرير منشور لاحدى شركات الأدوية تبين أن :

---

(١) د . محمود ابراهيم تركي ، قياس درجة صلاحية قراءة وفهم التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة ، الرياض ، مركز البحوث ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٩ .

معدل العائد على الاستثمار (غير المحسوب بالتقرير) = ١١٠ مليون ريال / ١٥٨٢ مليون ريال × ١٠٠ = ٧٪

، معدل العائد على حقوق الملكية (غير المحسوب بالتقرير) = ١١٠ مليون ريال / ١٢٦٠ مليون ريال × ١٠٠ = ٩٪

إن ذكر النمو الذى حدث في المبيعات والأرباح والتوزيعات وزيادة الاستثمارات من سنة لأخرى دون تحديد مثل هذه المؤشرات الهامة للمستثمر(معدل العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية) قد يجعل تلك القوائم مضللة للمستثمر . فقد يرغب المستثمر في الاستثمار في هذه الشركة بناءً على البيانات الواردة بالتقرير . ولكنه قد يغير رأيه إذا تبين له أن معدل العائد على الاستثمار في الشركة ٧٪ فقط وأن معدل العائد على حقوق الملكية ٩٪ فقط وذلك عندما يقارن تلك المعدلات بمعدلات عائد أعلى في مجالات استثمار أخرى بديلة .

وهذه الشركة قد تكون نسبيا أفضل حالا من غيرها . فقد اتضح من التقرير المنشور للبنك السعودى للاستثمار أن :

معدل العائد على الاستثمار (غير المحسوب) = ٦٧ مليون ريال / ٦٥٩٨ مليون ريال × ١٠٠ = ١٪

،معدل العائد على حقوق الملكية (غير المحسوب) = ٦٧ مليون ريال / ٤٢٨ مليون ريال × ١٠٠ = ١٥٪

وبالطبع فان معدل العائد على الاستثمار هو المعدل الذى يعبر بصورة سليمة عن كفاءة المنشأة في استثمار الأموال المتاحة لديها .

فبالرغم من أن صافي الربح في حد ذاته كرقم مطلق (٦٧ مليون ريال) مبلغ كبير ولكن تتغير الصورة على العكس تماماً عندما يتم نسبته إلى إجمالى الأموال المستثمرة حيث يتضح أن معدل العائد على الاستثمار ١٪ فقط . وهكذا تتعدد الأمثلة على هذا النمط فيتراوح معدل العائد على الاستثمار لكثير من شركات المساهمة والبنوك بين ٥ر٪ ، ٢٪ .

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تجميع وتحليل آراء المستثمرين للتعرف على مدى ملاءمة التقارير والبيانات المحاسبية المنشورة لترشيد قراراتهم .

وقد اختار الباحث مجموعة البنوك العاملة بمنطقة القصيم لأن :

أولا : منطقة القصيم تعتبر أحد المناطق الإستثمارية الرئيسية بالمملكة ،وبالتالي تعتبر بمثابة عينة يمكن تعميم نتائجها على كل مناطق المملكة .

ثانيا : البنوك بصفة عامة هي الجهة المصرح لها بالتعامل في الأسهم نيابة عن المستثمرين كما ينص القانون السعودى ، كما أن البنوك تستثمر جزءاً من أموالها في الأسهم .

ثالثا : البنوك كمستثمرين تتوافر لديهم الخبرة ويفترض أنهم يتبعون الأسس العلمية عند اتخاذ قرارات الاستثمار .

وقد قسم الباحث البنوك بمنطقة القصيم إلى ثلاثة مجموعات على النحو التالي :

- مجموعة البنوك الوطنية : وهي البنوك التي أسسها ويساهم فيها السعوديون فقط وتتبع نفس نظم البنوك التجارية العادية مثل البنك الأهلي التجارى وبنك الرياض والبنك العربي الوطني .
- مجموعة البنوك المختلطة : وهي البنوك التي أسسها ويساهم فيها السعوديون بالاضافة لمساهمين أجانب مثل البنك السعودى الأمريكي والبنك السعودى البريطاني وبنك القاهرة السعودى .
- شركة الراجحي للاستثمار : وهي شركة تقوم بنفس أعمال البنوك العادية ولكنها ذات طابع خاص فيما يختص بالفوائد على القروض والاقراض حيث تتبع في ذلك الأسلوب الاسلامي .

ويهدف التقسيم السابق الى التعرف على رؤية كل مجموعة فيما تشتمل عليه قائمة الإستقصاء ثم تحديد مدى الاتفاق والإختلاف بينهم حول كل جزئية بالقائمة وتحليل أسباب الاختلاف إن وجد .

كما تهدف الدراسة التطبيقية بصفة خاصة إلى اختبار صحة الفروض التي أوردها الباحث في مقدمة البحث لتحديد مدى أهمية البيانات المحاسبية المنشورة لترشيد قرارات الاستثمار بالمملكة ومدى ملاءمة تلك البيانات من حيث كميتها وتوقيت وأسلوب

نشرها ومن حيث دقتها . وقد اختص كل جزء من أجزاء القائمة بجانب معين من الجوانب محل الدراسة والاختبار .

ويستخدم الباحث الأسلوبين التاليين (حسب طبيعة بيانات كل حالة) لإجراء التحليل الاحصائي واختبار صحة الفروض .

١ — معامل كندال لارتباط الرتب ويستخدم في حالة وجود ثلاث عينات فأكثر لقياس مدى اتفاق تلك العينات على بند أو بنود معينة في الحالة موضوع البحث ثم تحديد معنوية هذا الاتفاق وترتيب درجة أهمية كل بند في حالة تعدد البنود تحت كل حالة .

٢ — استخدام مقياس النسب المئوية في حالة عدم توافر شروط استخدام معامل كندال وذلك لبيان مدى الاتفاق أو الاختلاف بين العينات على بند أو بنود معينة .

ويقدم الباحث فيما يلي تحليلاً للنتائج التي تم التوصل اليها :

١ — يهدف الجزء الأول بالقائمة إلى التعرف على أراء المستثمرين (البنوك بمجموعاتها الثلاث) عن مدى أهمية وفائدة التقرير المالي لشركة المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار .

ويستخدم الباحث في هذا التحليل مقياس النسب المئوية لعدم توافر شروط تطبيق معامل كندال .

بلغت مفردات العينات الثلاث ٢٦ مفردة موزعة على النحو التالي بين مجموعات البنوك الثلاثة :

بنوك وطنية	بنوك مختلطة	شركة الراجحي للاستثمار
١٤ بنك	٦ بنوك	٦ فروع

ويحدد الجدول التالي نتائج الجزء الأول من القائمة في صورة تكرارات ونسب مئوية :

مجموعات البنوك	درجات الموافقة			
	موافق*	غير متأكد	غير موافق*	اجمالي المفردات
— البنوك الوطنية	١٤	—	—	١٤
النسبة المئوية الى جملة مفرداتها	١٠٠٪	—	—	١٠٠٪
— البنوك المختلطة	٦	—	—	٦
النسبة المئوية الى جملة مفرداتها	١٠٠٪	—	—	١٠٠٪
— شركة الراجحي للاستثمار	٦	—	—	٦
النسبة المئوية الى جملة مفرداتها	١٠٠٪	—	—	١٠٠٪
اجمالي المفردات	٢٦	—	—	٢٦
النسبة المئوية	١٠٠٪	—	—	١٠٠٪

* تتضمن موافق (موافق تماما ، وموافق) ، تتضمن غير موافق (غير موافق تماما وغير موافق) وتم الضم لانخفاض حجم العينة ووجود بند واحد فقط يتم الاستبيان عنه

وتوضح النسب المئوية السابقة أن كل مجموعات البنوك الثلاثة متفقة وبنسبة ١٠٠٪ على أن التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة بالمملكة مهمة ومفيدة للمستثمرين .

٢ — يهدف الجزء الثاني بالقائمة إلى قياس درجة موافقة مجموعات البنوك الثلاث على أن العناصر التي يشتمل عليها التقرير السنوى لشركات المساهمة بالمملكة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة .

وباستخدام معامل كندال لارتباط الرتب يمكن أولا تحديد مدى اتفاق مجموعات البنوك الثلاثة على أن هذه العناصر تفيد المستثمرين وثانيا ترتيب أهمية كل عنصر منها .

ويعد معامل كندال[(١)] من أفضل الأساليب المستخدمة لقياس ارتباط الرتب وذلك عند استخدام متغيرات وصفية يمكن التعبير عنها كميا بدرجات تقدير منطقية ومتفق عليها .

ويحسب معامل كندال لارتباط الرتب بالمعادلة التالية :

$$ك = \frac{٢ \text{ مجـ } د}{ن (ن - ١)}$$

حيث ك معامل كندال ، د الفروق في عدد الرتب ، ن عدد المفردات .

ولقد تم تحويل تكرارات كل عنصر بالتقرير في درجات الموافقة المختلفة إلى بيانات رتبية (لامكان حساب المعامل) وذلك بترجيح تلك التكرارات بأوزان كل درجة موافقة التي كانت على النحو التالي :

موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
٥	٤	٣	٢	١

وباستخدام معامل كندال[(٢)] أمكن التوصل الى النتائج التالية :

معدل الاتفاق بين مجموعات البنوك الثلاثة على عناصر التقرير ١٣٦ر

معامل الارتباط بين الرتب ٤٤٦ر

قيمة كا^{٢} المحسوبة ١٣٣ر١٥ عند درجات حرية ٨ ومعنوية ٥٪

ولاختبار معنوية معدل الاتفاق ١٣٦ر تتم مقارنة كا^{٢} المحسوبة بقيمتها الجدولية . وبالرجوع لجدول كا^{٢} عند درجات حرية ٨ ومستوى معنوية

---

(١) د . أحمد عبادة سرحان ، مقدمة في طرق التحليل الاحصائي ، معهد البحوث والدراسات الاحصائية ، جامعة القاهرة ، ص ٣٤٠ .

(٢) باستخدام الحاسب الآلي الذى يتضمن برنامجا لتشغيل واستخراج معامل كندال والرتب .

٥٪ (أى درجة ثقة ٩٥٪) يتبين أن قيمة كا^{٢} الجدولية ٢ر٧٣ .
وباعتبار أن قيمة كا^{٢} المحسوبة ١٥ر١٣٣ أكبر من قيمة كا^{٢} الجدولية ٢ر٧٣ فان هذا يدل على أن معدل الاتفاق بين مجموعات البنوك الثلاثة معنوى وبدرجة ثقة ٩٥٪ مما يعني أن البنوك تتفق بمجموعاتها الثلاثة وبمعدل ٦٣ر على أن العناصر التي يشتمل عليها التقرير السنوى المنشور لشركات المساهمة بالمملكة مهمة وضرورية للمستثمرين وتساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة . وهذا بدوره يثبت صحة الفرض الأول (الذى ورد بمقدمة البحث) والقائل بأن التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة بالمملكة توفر قدراً من البيانات المحاسبية تساعد في ترشيد قرارات الاستثمار .

ويقدم أسلوب كندال ترتيبا يحدد أهمية كل عنصر من عناصر التقرير المالي كما تراه كل مجموعة من البنوك وذلك كما يتضح من الجدول التالي :

جدول ترتيب العناصر حسب أهميتها

عناصر التقرير المالي	ترتيب الأهمية طبقا لرأى البنوك الوطنية	ترتيب الأهمية طبقا لرأى البنوك المختلطة	ترتيب الأهمية طبقا لرأى فروع شركة الراجحي	الترتيب العام للأهمية مجموع الترتيب للبنوك ÷ ٣
١ــ تقرير مراجع الحسابات الخارجي	٤	٣	١	٢ ٢/٣ د
٢ــ تقرير مجلس الادارة	٣	٤	٢	٣
٣ــ قائمة المركز المالي	٢	١	٤	٢ ١/٣ جـ
٤ــ حساب الأرباح والخسائر	١	١	٣	١ ١/٣ أ
٥ــ قائمة المصادر والاستخدامات	١	٣	٧	٣ ٢/٣
٦ــ قائمة التغيرات في حقوق المساهمين	٣	٤	٦	٤ ١/٣
٧ــ التغير في الاستثمارات في شركات اخرى	٥	٦	٨	٦ ١/٣
٨ــ السياسات المحاسبية المتبعة	٦	٥	٥	٥ ١/٣
٩ــ أنشطة الشركة الرئيسية الخاصة بها والمشتركة	١	٢	٢	١ ٢/٣ ب

ويتضح من خانة الترتيب العام بالجدول أن أهم عناصر بالتقارير المالي من وجهة نظر المستثمرين هي بالترتيب (أ) حساب الأرباح والخسائر ، (ب) أنشطة

الشركة الرئيسية الخاصة بها والمشتركة ، (حـ) قائمة المركز المالي ، (د) تقرير مراجع الحسابات الخارجي . ثم تأتي باقي العناصر بعد ذلك : تقرير مجلس الادارة والعناصر التي تتلوه في الترتيب حتى يكون في الترتيب الأخير التغير في الاستثمارات في شركات أخرى .

٣ ـ يهدف الجزء الثالث والرابع والخامس إلى تجميع الآراء حول ملاءمة البيانات المحاسبية المنشورة لترشيد قرارات الاستثمار ومدى حاجتها للتحليل المالي بأنواعه المختلفة .

أ ـ يختص الجزء الثالث أولا ببيان درجة الموافقة على ملاءمة البيانات المنشورة حاليا وبالصورة التي عليها لترشيد قرارات الاستثمار .

وقد كانت درجات الموافقة بالنسبة لهذا المطلب لمجموعات البنوك الثلاثة كما يلي :

مجموعات البنوك	درجات الموافقة			
	موافق	غير متأكد	غير موافق	اجمالي المفردات
البنوك الوطنية	٢	٤	٨	١٤
النسبة الى اجمالي المفردات	١٤٪	٢٨٫٥٪	٥٧٫٥٪	١٠٠٪
البنوك المختلطة	٢	—	٤	٦
النسبة الى اجمالي المفردات	٣٣٪	—	٦٧٪	١٠٠٪
شركة الراجحي للاستثمار	٤	١	١	٦
النسبة الى اجمالي المفردات	٦٧٪	١٦٪	١٧٪	١٠٠٪
اجمالي المفردات	٨	٥	١٣	٢٦
النسبة الى اجمالي المفردات	٣١٪	١٩٪	٥٠٪	١٠٠٪

وباخراج تكرارات غير المتأكد من الاجمالي (٢٦ ـ ٥) ومقارنة الموافق بغير الموافق فإن نسبة الموافق على ملاءمة البيانات بصورتها الحالية = $\frac{٨}{٢١} \times ١٠٠ = ٣٨٪$ ، نسبة غير الموافق على ملاءمة البيانات بصورتها الحالية = $\frac{١٣}{٢١} \times ١٠٠ = ٦٢٪$

اذن يرى ٦٢٪ من العينة أن البيانات الحالية غير ملائمة بصورتها الحالية لترشيد قرارات الاستثمار .

، ثانيا : بمدى حاجة البيانات المحاسبية المنشورة حاليا للتحليل المالي . ويوضح الجدول التالي درجات الموافقة على ذلك لمجموعات البنوك الثلاثة :

مجموع البنوك	درجات الموافقة			
	موافق	غير متأكد	غير موافق	اجمالي المفردات
البنوك الوطنية	١٢	١	١	١٤
النسبة الى اجمالي المفردات	٨٦٪	٧٪	٧٪	١٠٠٪
البنوك المختلطة	٦	—	—	٦
النسبة الى اجمالي المفردات	١٠٠٪	—	—	١٠٠٪
شركة الراجحي للاستثمار	١	١	٤	٦
النسبة الى اجمالي المفردات	١٧٪	١٧٪	٦٦٪	١٠٠٪
اجمالي المفردات	١٩	٢	٥	٢٦
النسبة الى اجمالي المفردات	٧٣٪	٨٪	١٩٪	١٠٠٪

وباخراج تكرارات غير المتأكد من الاجمالي (٢٦ — ٢) فإن :

نسبة الموافق على حاجة البيانات للتحليل المالي تبلغ $\frac{١٩}{٢٤} \times ١٠٠ = ٧٩٪$

ونسبة غير الموافق $= \frac{٥}{٢٤} \times ١٠٠ = ٢١٪$

ويتضح من نتيجة التحليل في أولا وثانيا (من الجزء الثالث) أن ٦٢٪ ممن شملتهم العينة يرون بأن البيانات المحاسبية المنشورة حاليا غير ملائمة بصورتها الحالية لترشيد قرارات الاستثمار (في أولا) بينما (في ثانيا) يرى ٧٩٪ منهم أنها تتطلب إجراء تحليل مالي ، وبالتالي يؤكد كلا منهما الآخر في عدم ملاءمة البيانات وحاجتها للتحليل المالي .

ب — يختص الجزء الرابع من القائمة بتجميع الآراء عن مدى الحاجة للتحليل المالي المقارن للقوائم المالية لزيادة استفادة المستثمر من بياناتها .

ويحدد الجدول التالي نتائج هذا الجزء من خلال الجدول التالي :

مجموع البنـــــوك	درجـــات الموافقـــــة			
	موافـــق	غير متأكـد	غير موافـــق	اجمالي المفـردات
البنوك الوطنيـــــة	١٢	١	١	١٤
النسبة الى اجمالي المفردات	٨٦٪	٧٪	٧٪	١٠٠٪
البنوك المختلطـــــة	٦	—	—	٦
النسبة الى اجمالي المفردات	١٠٠٪	—	—	١٠٠٪
شركة الراجحي للاستثمـــار	٤	١	١	٦
النسبة الى اجمالي المفردات	٦٦٪	١٧٪	١٧٪	١٠٠٪
اجمالي المفـــردات	٢٣	٢	٢	٢٦
النسبة الى اجمالي المفردات	٨٥٪	٧ر٥٪	٧ر٥٪	١٠٠٪

وتوضح النسبة العامة اتفاق ٨٥٪ من العينات على حاجة المستثمـــر للتحليل المالي المقارن للقوائم المالية لعدة سنوات حتى يستفيد أكثـر من بيانات القوائم .

حـ ـ يختص الجزء الخامس من القائمة بتجميع الأراء عن مدى الحاجة للتحليل المالي باستخدام النسب المالية من خلال الاستقصاء عن بعض النسب الهامة على سبيل المثال وبيان درجة الموافقة على حسابها لتكـــون ضمن التقرير المنشور .

وباستخدام مقياس النسب المئوية وبضم تكرارات الموافقين تماما مـــع الموافقين فان النتائج تكون على النحو التالي :

عينة من النسب المالية المقترح حسابها / درجات الموافقة	موافق (موافق تماما + موافـــق)						غير موافق (غير موافق تماما + غير موافـــق)					
	بنوك وطنية		بنوك مختلطة		شركة الراجحي		بنوك وطنية		بنوك مختلطة		شركة الراجحي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
معدل العائد على الاستثمـــار	١٤	١٠٠٪	٦	١٠٠٪	٦	١٠٠٪	—	صفر	—	صفر	—	صفر
معدل العائد على حقوق الملكيـــة	١٤	١٠٠٪	٦	١٠٠٪	٦	١٠٠٪	—	صفر	—	صفر	—	صفر
نسبة صافي الربح إلى المبيعـــات	١٢	٩٢٪	٦	١٠٠٪	٥	٨٣٪	١	٨٪	—	صفر	١	١٧٪

ويوضح الجدول السابق أن الموافقة على التحليل المالي باستخدام النسب المالية شبه كاملة وتتفق على ذلك مجموعات البنوك الثلاثة.

وبالنظر الى نتائج الجزء الثالث والرابع والخامس من القائمة يتضح أن هناك اتفاق بين مجموعات البنوك على عدم ملاءمة البيانات المحاسبية بالصورة المنشورة بها حاليا لترشيد قرارات الاستمرار وأنها تتطلب تحليل مالي متعدد الجوانب لزيادة الاستفادة بها . وهذا يثبت صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة والقائل بأن القدر الحالي من البيانات المحاسبية المنشورة يتطلب تحليلاً مالياً متعدد الجوانب ليتمكن المستثمرون من الاستفادة من تلك البيانات بصورة أفضل .

٤ ـ يهدف الجزء السادس من قائمة الاستقصاء إلى تجميع آراء مجموعات البنوك عن مدى كفاية البيانات المحاسبية المنشورة ومدى الحاجة للإفصاح عن بنود أخرى لتكون كمية البيانات المنشورة ملائمة لترشيد القرارات وباستخدام معامل كندال لتحديد مدى اتفاق مجموعات البنوك على ذلك يتم التوصل الى النتائج التالية :

معدل الاتفاق بين مجموعات البنوك الثلاثة على الحاجة للإفصاح عن البيانات غير المنشورة حاليا ٦١٦ر ، معامل الارتباط بين الرتب ٤٢٤ر ، قيمة كا^{2} المحسوبة ٢٩ر٥٦٩ عند درجات حرية ١٦ ومعنوية ٥٪ ، ولاختبار معنوية معدل الاتفاق ٦١٦ر تتم مقارنة كا^{2} المحسوبة بقيمتها الجدولية . وبالرجوع لجدول كا^{2} عند درجات حرية ١٦ ومستوى معنوية ٥٪ يتبين أن قيمة كا^{2} الجدولية ٧ر٩٦ .

وباعتبار أن قيمة كا^{2} المحسوبة ٢٩ر٥٦٩ أكبر من قيمة كا^{2} الجدولية ٧ر٩٦ ، فإن هذا يدل على أن معدل الاتفاق بين مجموعات البنوك الثلاثة معنوى وبدرجة ثقة ٩٥٪ مما يعني أن مجموعات البنوك تتفق بمعدل ٦١٪ على أن الإفصاح بالتقارير المالية غير ملائم من حيث كمية البيانات الواردة بها ويجب إضافة البنود المقترحة محل الاستبيان .

وبالتالي تثبت صحة الفرض الثالث القائل بأن الإفصاح عن البيانات المحاسبية بالتقارير المالية بالمملكة غير كافي لترشيد قرارات الاستثمار.

وبالنسبة لترتيب الأهمية النسبية للعناصر محل الاستبيان يقدم كندال الترتيب التالي من وجهة نظر المستثمرين في كل مجموعة من البنوك.

جدول ترتيب العناصر حسب أهميتهـــا

عناصر يجب الافصاح عنهـــا	ترتيـــب الاهميـــة لدى البنوك الوطنيـــة	ترتيـــب الاهميـــة لدى البنوك المختلطـــة	ترتيـــب الاهميـــة لدى شركة الراجحي	الترتيب العام للأهميـــة (مجموع الترتيب ÷ ٣)
١ ــ النتائج المالية عن السنـــة وتوضيحها تفصيلا	١	٢	٣	٢ ← أ
٢ ــ التوقعات المستقبلة للشركة .	٣	٤	١	٢ ٢/٣ ← ب
٣ ــ الموقف المالي للشركة خلال الخمس سنوات السابقة	١٠	٧	٤	٧
٤ ــ طرق الاهلاك وتقويم الأصول	٨	٥	٨	٧
٥ ــ الاحتياطيات والمخصصات	١	٤	٣	٢ ٢/٣ ← ب
٦ ــ الديون المتراكمة والمشكوك في تحصيلها	٣	١	٦	٣ ١/٣ ← د
٧ ــ التوزيعات المعتادة للسهم عن الفترة	٣	٣	١	٢ ← أ
٨ ــ الالتزامات المحتملة	٥	٧	٢	٤ ٢/٣ ← و
٩ ــ التقرير المالي المؤقت في منتصف العام .	٤	٨	٦	٦
١٠ ــ تنبؤ مالي بالأرباح والخسائر	٩	٦	٩	٨
١١ ــ معايير المحاسبة المعدة على أساسها النتائج	٩	٧	٤	٦ ٢/٣
١٢ ــ الايرادات العادية للشركة من النشاط الرئيسي والايرادات غير العادية	١١	٥	٨	٨
١٣ ــ الارباح من النشاط العادي وغير العادي	٩	٧	٦	٧ ١/٣
١٤ ــ القيمة الدفترية للسهم ...	٤	٢	٧	٤ ١/٣ ← هـ
١٥ ــ القيمة السوقية للسهم وتطورها خلال العام	٦	٣	٥	٤ ٢/٣ ← و
١٦ ــ معدل العائد على السهم بالقيمة الدفترية	٥	١	٣	٣ ← ح
١٧ ــ معدل العائد على السهم طبقا لاخر قيمة سوقية	٧	٦	٨	٧

يوضح الجدول السابق وفي الخانة الأخيرة منه أن أهم بنود يجب الافصاح عنها بالتقارير المالية المنشورة ، ولا يتم الافصاح عنها حاليا ، وذلك لترشيد المستثمر هي على الترتيب .

أ ـ النتائج المالية عن السنة وتوضيحها تفصيلا والتوزيعات المعتادة للسهم عن الفترة ولهما نفس الترتيب الأول .

ب ـ التوقعات المستقبلة للشركة والاحتياطيات والمخصصات ولهما نفس الترتيب الثاني .

حـ ـ معدل العائد على السهم بقيمته الدفترية ويأتي في الترتيب الثالث .

د ـ الديون المتراكمة والمشكوك في تحصيلها وتأتي في الترتيب الرابع .

هـ ـ القيمة الدفترية للسهم وتأتي في الترتيب الخامس .

و ـ الالتزامات المحتملة والقيمة السوقية للسهم وتطورها خلال العام وتأتي في الترتيب السادس .

ثم تأتي البنود الأخرى متقاربة في الترتيب كما توضح الخانة الأخيرة في الجدول .

ه ـ يهدف الجزء السابع من قائمة الاستقصاء إلى التعرف على درجات الموافقة على توقيت نشر البيانات المحاسبية بصفة عامة لتحديد ما إذا كان التوقيت الحالي لنشر البيانات المحاسبية بالمملكة ملائم من عدمه .

وباستخدام معامل كندال مع تكرارات درجات الموافقة تتضح النتائج التالية :

معدل الاتفاق بين مجموعات البنوك الثلاثة ٨٥١ر

معامل ارتباط الرتب ٧٧٦ر

قيمة كا^{2} المحسوبة ١٢٫٧٦٢ عند درجات حرية ٥ وبمعنوية ٥٪

وبحساب قيمة كا^{2} الجدولية عند درجات حرية ٥ ومعنوية ٥٪ يتبين أن قيمتها ١١٫٠٥ .

وباعتبار أن قيمة كا^{2} المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية فإن هذا يعني أن معدل الاتفاق بين مجموعات البنوك على توقيت النشر ٨٥١ر ، ومعنوى بدرجة ثقة ٩٥٪ وأن هذا التوقيت يلائم المستثمرين ويساعد في ترشيد قراراتهم .

ولتحديد التوقيت المناسب كما يراه المستثمرون بالعينات الثلاث ولاختبار

صحة الفرض المرتبط بالتوقيت يوضح الجدول التالي الترتيب الـــذ ى يقدمه كندال لتوقيت النشر ومدى الاتفاق على كل توقيت .

جدول ترتيب توقيت النشر حسب أهميته لدى المستثمرين

توقيت النشـــــر	الترتيب لدى البنـــوك الوطنيـــة	الترتيب لدى البنـــوك المختلطـــة	الترتيب لدى شركـــة الراجحـــي	الترتيب العام (مجمـــوع الترتيب + ٣)
١ــ يتم النشر يوميـــا	٥	٤	٥	٤ ٢/٣
٢ــ يتم النشر إسبوعيـــا	٥	٥	٣	٤ ١/٣
٣ــ يتم النشر شهريـــا	٤	٣	٤	٣ ٢/٣
٤ــ يتم النشر كل ربع سنـــة	١	١	١	١ ← أ
٥ــ يتم النشر كل نصف سنة	٣	٢	١	٢ ← ب
٦ــ يتم النشر بناءً علـــى توقيت محدد مسبقاً	٢	٣	٢	٢ ١/٣ ← حـ

توضح الخانة الأخيرة من الجدول أن الاتفاق تام بين مجموعـــات البنوك الثلاثة على أن أفضل توقيت للنشر كل ربع سنة (أ) ثم يأتـــي في الترتيب الثاني النشر كل نصف سنة (ب) ثم في الترتيب الثالـــث النشر بناءً على توقيت محدد مسبقا (حـ) ثم يتدرج الترتيب حتى النشـر يومياً وأسبوعيا بعدم الموافقـة .

وباعتبار أن نشر القوائم المالية المقترنة بتقرير مراقب الحسابات يتـــم سنويا وباعتبار أن التوقيت المناسب للمستثمرين بالمملكة كل ربع سنـــة كما أظهر التطبيق فإن ذلك يثبت صحة الفرض الرابع القائل بأن مواعيد نشر البيانات المحاسبية حاليا بالمملكة غير ملائمة للمستثمرين .

٦ ــ يهدف الجزء الثامن من القائمة إلى تحديد مدى ملاءمة الأسلوب الحالي لتوصيل البيانات المحاسبية المنشورة للمستثمرين بالمملكـــة .

وباستخدام معامل كندال مع تكرارات هذا الجزء يتم التوصل للنتائـــج التاليـــة :

معدل الاتفاق بين مجموعات البنوك الثلاثة ٧٧٨و على أن الأسلـــوب المناسب لنشر البيانات المحاسبية يزيد من استفادة المستثمرين منها .

قيمة كا^{٢} المحسوبة ٤٫٦٦٧ عند درجات حرية ٢ ومعنوية ٥٪
وبالكشف عن قيمة كا^{٢} الجدولية يتبين أنها ١٠٣ر عند درجات حرية ٢ ومعنوية ٥٪
إذن قيمة كا^{٢} المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يعني أن معدل الاتفاق بين مجموعات البنوك ٧٧٨ر معنوى بدرجة ثقة ٩٥٪ وأن أسلوب التوصيل المناسب يزيد من الاستفادة بالبيانات .
كما أنهم يتفقون على الترتيب التالي لإسلوب النشـــــر .

جدول ترتيب أسلوب النشر حسب أهميته لدى المستثمرين

أسلوب النشـــــر	الترتيب لدى البنـــوك الوطنيـــة	الترتيب لدى البنـــوك المختلطـــة	الترتيب لدى شركـــة الراجحـي	الترتيب العام (مجموع الترتيب ÷ ٣)
أن يكون النشر في مجلات متخصصة	١	٢	٢	١ ٢/٣ ← ب
أن يكون النشر في الصحف اليومية العاديـــة	٢	١	١	١ ١/٣ ← أ
أن يكون النشر لعدة أيام متتالية	٣	٣	١	٢ ١/٣

يتضح من الترتيب العام أن أفضل أسلوب للنشر من وجهة نظـــــر المستثمرين عن طريق الصحف اليومية العادية (أ) ثم عن طريـــــق المجلات المتخصصة (ب) بينما لا يلقى النشر لعدة أيام متتاليـــــة قبولا لدى المستثمريـــــن .

وللتحقق من هذه النتيجة يمكن حساب النسب المئوية لتكرارات الموافقين ومقارنتها بالنسب المئوية لتكرارات غير الموافقين بالنسبة لكل مجموعـــة من البنوك ولكل أسلوب نشر على النحو التالي (مع إخراج غير المتأكد) :

أسلوب نشر البيانات المحاسبية	البنوك الوطنية		البنوك المختلطة		شركة الراجحي		إجمالي	
	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق
— أن يكون النشر في مجلات متخصصة النسبة المئوية للموافق إلى غير الموافق	١٠ ٪٩١	١ ٪٩	٥ ٪٨٣	١ ٪١٧	٥ ٪٨٣	١ ٪١٧	٢٠ ٪٨٧	٣ ٪١٣
— أن يكون النشر في الصحف اليومية العادية النسبة المئوية للموافق إلى غير الموافق	١٢ ٪١٠٠	— —	٥ ٪٨٣	١ ٪١٧	٤ ٪٦٧	٢ ٪٣٣	٢١ ٪٨٨	٣ ٪١٢
— أن يكون النشر لمدة أيام متتالية النسبة المئوية للموافق إلى غير الموافق	٥ ٪٤٥	٦ ٪٥٥	٢ ٪٥٠	٢ ٪٥٠	٢ ٪٣٣	٤ ٪٦٧	٩ ٪٤٣	١٢ ٪٥٧

يتضح من خانة الاجمالي أن نسبة الموافقة ترجح النشر في الصحف اليومية العادية ثم في المجلات المتخصصة ولا يلقى الأسلوب الأخير قبولا لدى المستثمرين . ويتفق هذا مع الترتيب الذى قدمه كندال .

وباعتبار أن النشر الآن بالمملكة يتم بالصحف اليومية العادية وهذا يتفق مع رأى المستثمرين لذا يمكن القول بأن أسلوب توصيل البيانات المحاسبية المتبع حاليا ملائم في حد ذاته بغض النظر عن مواعيد النشر وهذا يثبت عدم صحة الفرض الخامس القائل بأن الأسلوب الحالي لنشر التقارير المالية غير ملائم لتوصيل البيانات المحاسبية للمستثمرين .

على أن الباحث يرى أن الأسلوب الحالي يتطلب تدعيما بالنشر أيضا في المجلات المتخصصة إلى جوار الصحف اليومية وهذا يتمشى مع رغبات المستثمرين كما يثبت كندال والنسب المئوية السابقة التي جعلت النشر في المجلات المتخصصة يتلو في الترتيب الصحف اليومية العادية وخصوصا أن الفارق في التفضيل منخفض إلى درجة كبيرة .

٧ — يهدف الجزء التاسع من القائمة إلى قياس مدى ثقة المستثمرين في البيانات المحاسبية المنشورة لشركات المساهمة عندما تطبق نظم مالية متقدمة .

وباستخدام أسلوب النسب المئوية مع تكرارات درجات الموافقة لكل مجموعة من البنوك ومع كل نظام مقترح تطبيقه ، فإن النتائج تكون على النحو التالي :

النظم المقترح تطبيقها لزيادة دقة البيانات المنشورة	بنوك وطنية		بنوك مختلطة		شركة الراجحي		اجمالي		
	موافق	غير متأكد	غير موافق	موافق	غير متأكد	غير موافق	موافق	غير متأكد	غير موافق
تطبيق نظام التكاليف الفعلية يزيد من دقة البيانات	١٤	—	—	٥	—	١	٥	—	٢
النسبة المئوية	١٠٠٪	—	—	٨٣٪	—	١٧٪	٨٣٪	—	٨٪
تطبيق نظام للتكاليف المعيارية يزيد من دقة البيانات	١٣	١	—	٥	١	—	٥	٢	١
النسبة المئوية	٩٣٪	٧٪	—	٨٣٪	١٧٪	—	٨٣٪	٨٪	٦٪
تطبيق نظام للموازنات التخطيطية يزيد من دقة البيانات	١٣	١	—	٥	١	—	٤	٣	١
النسبة المئوية	٩٣٪	٧٪	—	٨٣٪	١٧٪	—	٦٦٪	١٢٪	٣٪

ان النسب المئوية قرين كل درجة موافقة وبالنسبة لكل مجموعة من البنوك ولكل نظام مقترح وكذلك النسب المئوية الاجمالية تؤكد اتفاق المستثمرين على أن ثقة المستثمر في البيانات المحاسبية المنشورة لشركة المساهمة تزداد إذا كانت الشركة تطبق نظم مالية متقدمة. وبالتالي تثبت صحة الفرض السادس القائل بأن ثقة المستثمر تزداد في البيانات المحاسبية المنشورة لشركة المساهمة إذا كانت تطبق نظم معلومات مالية متقدمة .

ويعبر ذلك على مدى أهمية تطبيق نظم المعلومات المالية المتقدمة من وجهة نظر المستثمرين .

ويخلص الباحث من التحليل الاحصائي لنتائج الاستقصاء إلى أنه قد ثبتت صحة الفروض التي أوردها الباحث في مقدمة البحث فيما عدا الفرض الخامس الخاص بإسلوب توصيل البيانات ، فلم تثبت صحته بل يثبت الفرض العدم وهو ملاءمة أسلوب التوصيل الحالي .

وعليه فقد ثبتت صحة الفروض التالية :

الفرض الأول : توفر التقارير المالية السنوية لشركات المساهمة بالمملكة قدراً من البيانات المحاسبية التي تساعد في ترشيد قرارات الإستثمار .

الفرض الثاني : القدر الحالي من البيانات المحاسبية المنشورة يتطلب تحليلا ماليا متعدد الجوانب لزيادة استفادة المستثمرين منها .

الفرض الثالث : الإفصاح عن البيانات المحاسبية بالتقارير المالية بالمملكة غير كافي لترشيد قرارات الاستثمار (غير ملائم من حيث الكمية) .

الفرض الرابع : مواعيد نشر البيانات المحاسبية بالمملكة حاليا غير ملائمة للمستثمرين .

الفرض السادس : تزداد ثقة المستثمر في البيانات المحاسبية المنشورة لشركة المساهمة إذا كانت تطبق نظم معلومات مالية متقدمة .

.....

ملخص نتائج البحث وتوصياتـــــه

أولا : نتائج البحـــث :

يخلص الباحث مما سبق الى النتائج التاليـــة :

١ ـ يتطلب ترشيد قرار الاستثمار بصفة عامة بيانات مالية وغير مالية متنوعة ولكـــن البيانات المالية هي الأساس في اتخاذ القرار على أساس أنه قرار اقتصـــادى يهدف إلى تحقيق عائد مالي في المقام الأول . وتقوم البيانات المحاسبيـــة بهذا الدور الأساسي لترشيد القـــرار .

٢ ـ تتولى التقارير المالية المنشورة بالدول المتقدمة والأسواق المالية المنظمـــة والصحف اليومية العادية والمتخصصة والمؤسسات المالية المتخصصة، تقديـــم البيانات المحاسبية للمستثمرين وإمدادهم بالملائم منها من حيث الكميـــة والتوقيت وطريقة التوصل والدقة مما يجعل المستثمر مطمئناً لتلك البيانـــات وواثقا فيها ويبني قراره عليها وذلك نظراً لتعدد المصادر التي تقدم نفـــس البيانات المحاسبيـــة .

٣ ـ التقارير المالية المنشورة حاليا بالمملكة تقدم بعض البيانات المحاسبية التـــي تساعد في ترشيد قرارات الاستثمار ، وهذه البيانات من حيث الإفصـــاح أفضل من كثير من الدول النامية . ولكن هذه البيانات الحالية تتطلب تحليلاً ماليا متعدد الجوانب لتزداد استفادة المستثمر منها خصوصا في ظـــل غياب المصادر الأخرى التي تقدم نفس البيانـــات .

٤ ـ الإفصاح عن البيانات المحاسبية بالتقارير المالية بالمملكة من حيث الكميـــة والتوقيت والدقة غير ملائم وذلك بالنظر لما يتم نشره في الدول المتقدمـــة وما يطالب به المستثمرون في المملكة وأثبته التحليل الاحصائي وبالنظـــر لغياب السوق المنظمة للأوراق المالية و لنقص الوعي لدى المستثمر غير المتخصص بالمملكة وفي الدول النامية عموماً ، مما يجعل تلك التقارير والبيانات التـــي تشتمل عليها هي تقريبا المصدر الوحيد لترشيد قرارات المستثمرين ، وتجعـــل الإفصاح بالطريقة الموضحة ضرورة تقتضيها ظروف المملكـــة .

٥ ـ أسلوب النشر المستخدم حاليا لتوصيل البيانات المحاسبية للمستثمرين مـــن خلال الصحف اليومية العادية يبدو مقبولا من وجهة نظر المستثمرين ، مـــع

الحاجة لتدعيمه بالنشر أيضا في المجلات المتخصصة .

٦ — النتائج التي توصلت إليها الدراسة بصفة عامة وبالتطبيق على منطقة القصيم بصفة خاصة يمكن أولا تعميمها على كل مناطق المملكة لتشابه ظروف منطقة القصيم من حيث مناخ الاستثمار بظروف معظم مناطق المملكة ، ثانيا : تعميمها على كل الدول النامية والعربية التي تخلو من الأسواق المنظمة للأوراق المالية ويقل فيها الوعي الاستثماري للمستثمر العادي ويكون المصدر الوحيد للمستثمر هو التقارير المالية المنشورة .

ثانيا : توصيات البحث :

بناءً على ما سبق يوصي الباحث بما يلي :

١ — ضرورة تغيير نظرة ومفهوم ، معدي ومستخدمي التقارير المالية في المملكة وفي الدول النامية ، للمحاسبة على أنها أداة لتسجيل الأحداث المالية واستخراج النتائج واعتبارها أساساً أداة لتوصيل المعلومات للمستفيدين بصورة ملائمة .

٢ — ضرورة زيادة الافصاح بالتقارير المالية المنشورة بالمملكة بصفة خاصة وبالدول النامية بصفة عامة وذلك من حيث الكمية والتوقيت وطريقة التوصيل والدقة حتى تتحقق في البيانات والمعلومات المنشورة الخصائص الواجب توافرها في المعلومات . ويمكن أن تقوم وزارة التجارة في المملكة بصفة خاصة بهذا الدور عند إصدار معايير جديدة للمحاسبة مستقبلاً .

٣ — أن يشتمل التقرير المالي على المؤشرات الهامة للتحليل المالي كمعدل العائد على الاستثمار وغيره من المؤشرات الهامة للمستثمر ، وكذلك على مقارنات مع عدة فترات ، وأن يشتمل التقرير المالي أيضا على قوائم لتحليل التدفقات النقدية التي تعتبر من الأساليب الحديثة في التحليل المالي .

٤ — العمل على نشر الوعي الاستثماري لدى المستثمرين في المملكة وفي الدول النامية وخصوصا لدى المستثمرين غير المتخصصين في المحاسبة حتى يتمكنوا من قراءة وتفهم البيانات المحاسبية بالتقارير المالية .

٥ ـ أن يستعين المستثمر العادى غير المتخصص في ظل الظروف الحالية بمحاسب خبير لتحليل القوائم المالية المنشورة ليساعده في التعرف على أفضل مجال للاستثمار .

٦ ـ نشر الوعي لدى شركات المساهمة بالمملكة بصفة خاصة وبالدول النامية بصفة عامة عن أهمية تطبيق نظم المعلومات المالية المتقدمة أولا لتستفيد منها تلك الشركات في تحسين عملية اتخاذ القرار لديها وثانيا لتزداد ثقة المستثمرين بالبيانات التي تشتمل عليها التقارير المالية المنشورة لتلك الشركات .

.....

مراجع البحـــث :

أ ـ كتب ودراسات علميـــة :

١ ـ د . أحمد أبي السرور ، الأسواق المالية العربية الناشئة : الأوضاع والأفاق ، صادرة عن صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصـــادى والاجتماعي ، ١٩٩٣ م .

٢ ـ د . أحمد عبادة سرحان ، مقدمة في طرق التحليل الاحصائي ، معهـــد البحوث والدراسات الاحصائية ، جامعة القاهرة .

٣ ـ د . أحمد نور ، المحاسبة المالية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ .

٤ ـ المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ، المعايير المحاسبية ، القاهـــرة ، بدون تاريخ .

٥ ـ د . حلمي محمود نمر ، د . عبد المنعم محمود ، الأصول العلمية والعمليـة في محاسبة الشركات ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهـــــرة ، ١٩٧١ .

٦ ـ دونالد كيسو ، جيرى ويجانت ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الأول (نسخـــة مترجمة للعربية) ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربيةالسعوديـة ١٩٨٨ .

٧ ـ د . عبد الحي مرعي ، التكلفة البديلة للتخلف المهني لمهنة المحاسبـــــة والمراجعة في مصر ، المؤتمر العلمي للمحاسبة والمراجعة ،القاهرة ، ١٩٨٠ .

٨ ـ عبد الله الجعيثن ، كيف تستثمر أموالك في الأسهم ؟ عن الأسهم السعوديـة خاصة ، مرامر للطباعة الالكترونية ، الرياض ، المملكة العربية السعوديـــة ، ١٩٩٢ .

٩ ـ على السبعاوى ، القواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا ومقارنتها بالقواعد المحاسبية الشائعة في مصر ، المؤتمر العلمي للمحاسبة والمراجعة ،القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٠ــ غازى محفوظ فلمبان ، الاستثمار بالأسهم في المملكة العربية السعودية ، تهامة ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٦ .

١١ــ لجنة الأصول المحاسبية الدولية ، الأصول المحاسبية الدولية ، تعريب وتقديم سابا وشركاهم ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

١٢ــ مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ، تحليل الاعتبارات المتعلقة بالإطار الفكرى للمحاسبة المالية والتقارير : عناصر القوائم المالية وقياسها المحاسبي ، ١٩٧٦ .

١٣ــ د . محمود ابراهيم تركي ، متطلبات الافصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية ، الرياض ، مركز البحوث ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٥ .

ــــــــ ، قياس درجة صلاحية قراءة وفهم التقارير المالية للشركات المساهمة ، الرياض ، مركز البحوث ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٥ .

ــــــــ ، تحليل التقارير المالية ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٣ .

١٤ــ ملخص معايير المحاسبة الدولية ، قائمة الافصاح في البيانات المالية ، ارنست ويونغ وني مرى وشركاهم ، ١٩٩١ .

١٥ــ د . منير ابراهيم هندى ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية وصناديق الاستثمار ، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ، البحرين ، ١٩٩٣ .

١٦ــ وزارة التجارة ، أهداف ومفاهيم المحاسبة المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٦ .

ب ــ نشرات ومؤتمرات وتقارير مالية :

١ ــ التقرير المالي لشركة IBM لصناعة الحاسبات الآلية ، والصادر عن بورصة نيويورك للأوراق المالية " NYSE " .

٢ ــ التقرير المالي لشركة Johnson and Johnson لصناعة منتجات العناية بالصحة ، والصادر عن بورصة نيويورك للأوراق المالية " NYSE "

٣ ــ البيانات المنشورة عن الشركات المساهمة والصادرة عن مؤسسة داو جونز المتخصصة في الشئون المالية والاستثمار .

٤ ـ نشرة المحاسبة ، الصادرة عن الجمعية السعودية للمحاسبة ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٥ ـ وثائق وانجازات المؤتمر الثالث لرجال الأعمال السعوديين ، ١٩٨٧ .

٦ ـ التقرير الاقتصادى العربي الموحد ، الصادر عن صندوق النقد العربي ، ١٩٩٢ .

٧ ـ التقرير السنوى للشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ، القصيم ، المملكة العربية السعودية .

٨ ـ التقرير المالي للبنك السعودى للاستثمار ، المملكة العربية السعودية .

٩ ـ التقرير المالي للبنك السعودى الأمريكي ، المملكة العربية السعودية .

١٠ ـ التقرير المالي لشركة الراجحي للاستثمار ، المملكة العربية السعودية .

١١ ـ التقرير المالي لشركة اسمنت القصيم ، المملكة العربية السعودية.

جـ - مراجع اجنبيـــــة :

1) Abdelsalam Mahmoud "The use of Corporate Financial Reports by investors in Saudi Arabia". Advances in International Accounting, Vol.3(1990),pp. 25-39.

2) Cerf. Alan.Corporate Reporting and investment decisions. University of California. 1961.pp. 10-17.

3) Chang.L. and Most. K. The Perceived usefulness of Financial Statement for investors Decisions. Gainsville: University of Florida,1985.

4) Firth, Michael, "A study of the Consensus of the Perceived Importance of Disclosure of Individual items in Corporate Annual Reports". The International Journal of Accounting, Vol.14,No.1,(Fall 1978),pp. 58-70.

— "The Disclosure of Information by Companies Omega". The International Journal of Management Science, Vol.7, No.2, (1979),pp. 129 - 135.

— "The Impact of size, Stock Market Listing and Auditors on Voluntary Disclousure in Corporate Annual Reports". Accounting and Business Research, Vol.9(36), (Autumn 1979),pp.273-280.

5) Gyan, Chandra, "A Study of the Consensus On Disclosure among Public Accountants and Security Analysis. Accounting Review, Vol.49(4) (1974) pp.733-742.

6) Lee,A.T. and Tweedie, D. "Accounting Information: An Investigation of Private Shareholder Usage". Accounting and Business Research, Vol.5(20) (Autumn 1975),pp.280-291.

7) Singhvi, Surendra, and Desai,H., "An Empirical Analysis of the quality of Corporate Financial Disclosure", Accounting Review, Vol.46(1),(1971) pp.129-138.

8) Wilton, R. and Tabb, R. "An Investigation into Private Shareholder Usage and Financial Statement in New Zealand", as cited by R.B.Hines, "The Usefulness of Annual Reports" Accounting and Business Research, Vol.12(48), (1982),pp.299-301.

9) Winfield,R., "Shareholder Opinion of Published Statements", as cited by R.B. Hines, "The Usefulness of Annual Reports", Accounting and Business Research, Vol.12(48, (Autumn 1982),pp.299-301.

.....

ملحق البحث:

نموذج قائمة الاستقصاء

إن التحسينات في التقارير المالية للشركات المساهمة يمكن أن تؤدى لتحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين . ولهذه الغاية فإن الاستفسارات التالية تهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف في نظام التقارير المالية الجارية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية ، وتجميع الآراء عن كيفية تحسين جودة التقارير المالية ، بما تحويه من بيانات محاسبية ، لتساهم بصورة أكثر فاعلية في ترشيد قرارات الاستثمار .

من فضلك إذكر رأيك بالنسبة لكل جملة من الجمل التالية بوضع علامة (✓) في المربع المناسب :

١	٢	٣	٤	٥
موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما

١ — حدد درجة موافقتك على أهمية وفائدة التقرير المالي السنوى لشركة المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار . . . . . ☐ ١ ☐ ٢ ☐ ٣ ☐ ٤ ☐ ٥

٢ — يشتمل التقرير المالي السنوى لشركات المساهمة بالمملكة على العناصر التالية :

حدد درجة موافقتك على وجود كل عنصر بالتقرير ليكون مرشدا لقرارات الاستثمار .

— تقرير مراجع الحسابات الخارجي ☐ ١ ☐ ٢ ☐ ٣ ☐ ٤ ☐ ٥

— تقرير مجلس الإدارة ☐ ١ ☐ ٢ ☐ ٣ ☐ ٤ ☐ ٥

— قائمة المركز المالي (الميزانية) ☐ ١ ☐ ٢ ☐ ٣ ☐ ٤ ☐ ٥

	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
- حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل)	☐	☐	☐	☐	☐
- قائمة المصادر والإستخدامات	☐	☐	☐	☐	☐
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين	☐	☐	☐	☐	☐
- التغير في الاستثمارات في شركات أخرى	☐	☐	☐	☐	☐
- السياسات المحاسبية المتبعة	☐	☐	☐	☐	☐
- أنشطة الشركة الرئيسية الخاصة بها والمشتركة .	☐	☐	☐	☐	☐
٣- عند إجراء تحليل مالي للقوائم المالية الحالية تزداد استفادة البنك كمستثمر منها :					
حدد درجة موافقتك على كل مما يلي :					
- البيانات المحاسبية حاليا تكفي بصورتها الحالية لترشيد قرارات الإستثمار .	☐	☐	☐	☐	☐
- البيانات المحاسبية المنشورة حاليا تتطلب تحليلاً مالياً .	☐	☐	☐	☐	☐
٤- مقارنة القوائم المالية المنشورة لعدة سنوات لنفس الشركة يزيد من استفادة المستثمر منها .					
حدد درجة موافقتك على ذلك .	☐	☐	☐	☐	☐
٥- إستخدام أسلوب النسب المالية في دراسة القوائم المالية المنشورة يزيد من استفادة المستثمر منها .					
حدد درجة الموافقة على حساب النسب التالية على سبيل المثال :					
- معدل العائد على الإستثمار	☐	☐	☐	☐	☐
- معدل العائد على حقوق الملكية	☐	☐	☐	☐	☐
- نسبة صافي الربح إلى قيمة المبيعات	☐	☐	☐	☐	☐

	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما

٦ ـ الإفصاح عن البيانات المحاسبية بالتقارير المالية بالمملكة غير كافي لترشيد قرارات الاستثمار .
ويجب أن تشتمل التقارير المالية على البنود التالية :

حدد درجة موافقتك على كل بند منها .

ـ النتائج المالية عن السنة وتوضيحها تفصيلا	☐	☐	☐	☐	☐
ـ التوقعات المستقبلة للشركة	☐	☐	☐	☐	☐
ـ الموقف المالي للشركة خلال الخمس سنوات السابقة .	☐	☐	☐	☐	☐
ـ طرق الإهلاك وتقويم الإصول	☐	☐	☐	☐	☐
ـ الإحتياطيات والمخصصات	☐	☐	☐	☐	☐
ـ الديون المتراكمة والمشكوك في تحصيلها	☐	☐	☐	☐	☐
ـ التوزيعات المعتادة للسهم عن الفترة	☐	☐	☐	☐	☐
ـ الإلتزامات المحتملة	☐	☐	☐	☐	☐
ـ التقرير المالي المؤقت الذى يصدر في منتصف العام .	☐	☐	☐	☐	☐
ـ تنبؤ مالي بالأرباح والخسائر	☐	☐	☐	☐	☐
ـ معايير المحاسبة المعدة على أساسها النتائج .	☐	☐	☐	☐	☐
ـ الإيرادات العادية من النشاط الرئيسي للشركة	☐	☐	☐	☐	☐
والإيرادات غير العادية .	☐	☐	☐	☐	☐
ـ الأرباح من النشاط العادى ومن النشاط غير العادى .	☐	☐	☐	☐	☐
ـ القيمة الدفترية للسهم	☐	☐	☐	☐	☐
ـ القيمة السوقية للسهم وتطورها خلال العام بين الزيادة والنقص .	☐	☐	☐	☐	☐
ـ معدل العائد على السهم بقيمته الدفترية	☐	☐	☐	☐	☐
ـ معدل العائد على السهم طبقا لآخر قيمة سوقية .	☐	☐	☐	☐	☐

	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما

٧ — التوقيت المناسب لنشر البيانات المحاسبية بالمملكة يزيد من فائدتها للمستثمر .
حدد درجة الموافقة على كل توقيت للنشر مما يلي :

— يتم النشر يوميا	☐	☐	☐	☐	☐
— يتم النشر أسبوعيا	☐	☐	☐	☐	☐
— يتم النشر شهريا	☐	☐	☐	☐	☐
— يتم النشر كل ربع سنة	☐	☐	☐	☐	☐
— يتم النشر كل نصف سنة	☐	☐	☐	☐	☐
— يتم النشر بناء على توقيت محدد مسبقا	☐	☐	☐	☐	☐

٨ — إستخدام الإسلوب المناسب لنشر البيانات المحاسبية بالمملكة يزيد من استفادة المستثمرين منها .
حدد درجة الموافقة على كل أسلوب مما يلي :

— أن يكون النشر في مجلات متخصصة	☐	☐	☐	☐	☐
— أن يكون النشر في الصحف اليومية العادية .	☐	☐	☐	☐	☐
— أن يكون النشر لعدة أيام متتالية	☐	☐	☐	☐	☐

٩ — تزداد دقة البيانات المحاسبية المنشورة بالمملكة وبالتالي تزداد ثقة المستثمر فيها إذا كانت الشركة تطبق نظم معلومات مالية متقدمة :

	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
حدد درجة الموافقة على كل مما يلي :					
ـ تطبيق نظام للتكاليف الفعلية يزيد من الدقة .	☐	☐	☐	☐	☐
ـ تطبيق نظام للتكاليف المعيارية لتخطيط ورقابة التكاليف يزيد من دقة البيانات المنشورة .	☐	☐	☐	☐	☐
ـ تطبيق نظام للموازنات التخطيطية يزيد من دقة البيانات المنشورة .	☐	☐	☐	☐	☐

الباحث

دكتور/صلاح بسيوني محمد عبد